# واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 2000-2020

***The Reality of the Contribution of the Productive Sectors to Achieving Economic Diversification and their Role in Abandoning the Monolithic Economy in Algeria - An Analytical Study of the Period 2000-2020***

**محمد دعمي**[1]

المركز الجامعي مرسلي عبد الله بتيبازة- الجزائر

*daami.mohamed@cu-tipaza.dz*

الاستلام: 2022/03/11 تاريخ القبول: 2022/04/23 تاريخ النشر: 03 /2022/06

**ملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيين واقع مساهمة القطاعات الانتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2020 ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي، وهذا من خلال دراسة المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي من جهة واستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان Herfindahl-Hirschman لقياس درجة التنويع الاقتصادي من جهة أخرى، أين اعتمدنا على المعطيات الإحصائية الرسمية المستقات من مختلف الهيئات الحكومية، حيث توصلنا إلى أن الاقتصاد الجزائري إقتصاد أحادي، مع وجود دلالات قليلة جداً وغير قوية في بعض المؤشرات الثانوية بخصوص التوجه نحو تحقيق التنويع الاقتصادي خاصة خلال الفترة 2015-2020، وفي هذا الإطار باستطاعة الجزائر تطبيق مجموعة من السبل والآليات والمتعلقة بكل القطاعات الإنتاجية بغية تحقيق التنويع الاقتصادي التام.

**الكلمات المفتاحية:** القطاعات الإنتاجية، التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الأحادي، قطاع المحروقات.

***Abstract:***

*This research paper aims to show the reality of the productive sectors' contribution to achieving economic diversification during the period 2000 and 2020 and their role in abandoning the monolithic economy by studying economic diversification indicators on one hand, and using the Herfindahl-Hirschman index to measure the degree of economic diversification on the other. We relied on official statistical data from various government agencies to conclude that the Algerian Economy is monolithic. We found very few and weak indications in some secondary indicators of the trend towards economic diversification, particularly between 2015 and 2020. In this context, Algeria can apply a set of means and mechanisms linked to all productive sectors to achieve full economic diversification.*

***Key words:*** *Productive Sectors, Economic Diversification, Monolithic Economy, Fuel Sector.*

[1] - **المؤلف المرسل: محمد دعمي**: daami.mohamed@cu-tipaza.dz

**مقدمة:**

يحظى موضوع التنويع الاقتصادي بمكانة هامة عند الباحثين الاقتصاديين في الوقت الحالي، خاصة في البلدان ذات الاقتصادات الأحادية، أي تلك الدول التي لها ميزة المورد الواحد، والتي من بينها الاقتصادات النفطية، خاصة وأن تحقيق التنويع الاقتصادي أصبح وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وحتى التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تأثيره في كل المجالات ليس فقط المجال الاقتصادي بل حتى على المجال الاجتماعي والسياسي، أين يَمُدُ الاقتصاد بالحصانة من المؤثرات الخارجية السلبية، ورفع حجم الدول على المستوى العالمي، فبالنسبة للدول المصدرة للنفط يحميها من انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولي من جراء انخفاض الطلب العالمي على النفط وما لهذا الانخفاض من آثار سلبية على تمويل التنمية، وبالتالي فتحقيق التنويع الاقتصادي أصبح من الأهداف التي تسعى إليها كل الدول ذات الاقتصادات الأحادية وخاصة البلدان النفطية.

فالتنويع الاقتصادي له مؤشرات قياس ومؤشرات دالة عليه، هذه المؤشرات عند تطبيقها على أي اقتصاد يتضح على أنه اقتصاد متنوع أو اقتصادي أحادي، فإذا تبين أنه اقتصاد أحادي فلا بد اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير المناسبة ضمن حزمة السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات القطاعية لتحقيق التنويع الاقتصادي، أما إذا تبين أن الاقتصاد متنوع، فلا بد في هذه الحالة المحافظة على ديمومة التنوع الاقتصادي مع مرور الزمن وفي نفس الوقت تمتينه من خلال توسعه ونموه.

فمن جراء الأزمات الاقتصادية العالمية أيقنت الدول الريعية بحتمية الانتقال من الاقتصاد الأحادي والتوجه نحو تحقيق التنويع الاقتصادي، وبالنسبة للدول المصدرة للنفط تَفَطَنت بعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للعائدات المالية بغية تمويل عملية التنمية، وهذا من جراء التقلبات التي عرفتها أسعار المحروقات في السوق العالمية، والجزائر من بين هذه الدول، والتي أصبح استقرارها الاقتصادي الكلي مرهون بهذه التقلبات، الأمر الذي استوجب على الحكومة خلق استراتيجيات تهدف إلى التقليل من الاعتماد على قطاع المحروقات، والتوجه نحو التنويع الاقتصادي، من خلال التوجه تدريجياً نحو تفعيل وتنشيط القطاعات الإنتاجية الأخرى وخاصة الفلاحي، الصناعي والسياحي، النقل وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وهذا ضمن إطار السياسة الاقتصادية الكلية المنتهجة مع بداية الألفية الثالثة.

من خلال كل ما سبق، ارتأينا طرح الاشكالية التالية: **"ما دور وواقع مساهمة القطاعات الانتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي والخروج من الاقتصاد الأحادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020؟"**.

للإجابة عن هذا السؤال الرئيسي يمكننا المرور بالإجابة عن مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي يمكن أن نوردها فيما يلي:

- ✓ ما مدى تنوع الاقتصاد الجزائري من عدمه من خلال المؤشرات الدالة عليه ومؤشرات قياسه؟
- ✓ هل توجد بعض الملامح التي توحي بتوجه الاقتصاد الجزائري نحو الخروج من الاقتصاد الأحادي مع مرور الزمن؟
- ✓ هل باستطاعة الجزائر تطبيق آليات وسبل لتحقيق الانتقال الكامل من الاقتصاد الأحادي الى اقتصاد متنوع؟.

- **فرضيات البحث:**

- ✓ الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من صفة الاقتصاد الأحادي والمعتمد على قطاع المحروقات؛
- ✓ وجود بعض الملامح التي توحي بتوجه الاقتصاد الجزائري نحو الخروج من الاقتصاد الأحادي؛
- ✓ بإمكان الجزائر تطبيق الآليات والسبل للانتقال من الاقتصاد الأحادي نحو اقتصاد متنوع إذا توفرت الإرادة الحقيقية في إطار استراتيجية واضحة المعالم.

- **أهمية البحث:**

للموضوع أهمية بالغة ومتشعبة، وهذا بالنظر لكونه يتناول ركيزة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والمتمثل في إشكالية الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي، أي محاولة معالجة إشكالية الانتقال من الاقتصاد الأحادي والمعتمد على الريع البترولي الى اقتصاد متنوع، وهذا بغية تجنب التبعية الاقتصادية ومجابهة الأزمات الاقتصادية والمرتبطة من جهة بعدم استقرار أسعار المحروقات في السوق الدولي لأسباب مختلفة تخص كل المجالات، والمرتبطة من جهة أخرى بالأزمات العالمية المرتبطة بمختلف القطاعات الإنتاجية وعلى سبيل المثال لا الحصر أزمة قطاع الصحة والمتمثلة في أزمة كورونا، بالإضافة الى الارتباط الوثيق بين موضوع تحقيق التنويع الاقتصادي وموضوع تحقيق التنمية الاقتصادية والمنشود من كل الاقتصادات العالمية المتقدمة والنامية على حد سواء، وبالتالي إجمالاً حماية الاقتصاد الجزائري من مختلف الآثار السلبية الخارجية ورفع مكانته على المستوى العالمي.

- **أهداف البحث:**

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

- ✓ توضيح ماهية التنويع الاقتصادي من خلال تحديد مفهومه، محدداته، مؤشرات قياسه، المؤشرات الدالة عليه ودوافعه؛
- ✓ تبيين مساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية في التنويع الاقتصادي من خلال دراسة وتحليل واقع المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي واستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان لقياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020؛
- ✓ تقديم آليات وسبل الخروج من الاقتصاد الأحادي والتحول إلى اقتصاد متنوع بشكل تام.

- **منهجية البحث:**

سنعتمد على استخدام المنهج الوصفي في معالجة هذا الموضوع، ولتحقيق أهداف هذه الورقة البحثية سنعتمد على بعض المراجع التي لها صلة بالموضوع، كما اعتمدنا على المعطيات الإحصائية المستقات من الهيئات الحكومية كالديوان الوطني للإحصائيات ONS، والمديرية العامة للتقدير والسياسات DGPP.

- **هيكل البحث:**

بغية الإجابة على التساؤل الرئيسي قسمنا هذا العمل إلى المحاور التالية:

أولاً: الإطار النظري لماهية التنويع الاقتصادي (المفهوم، المحددات، دوافعه والمؤشرات الدالة عليه ومؤشرات قياسه)؛

ثانياً: القطاعات الإنتاجية ومساهمتها في التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

1-المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي من عدمه؛

2-قياس التنويع الاقتصادي من خلال مؤشر هيرفندال-هيرشمان (Herfindahl-Hirschman).

ثالثاً: الآليات والسبل للانتقال من الاقتصاد الأحادي نحو اقتصاد متنوع.

- ✓ لنختتم هذا العمل بجملة من النتائج على ضوء تحليلنا للموضوع، مع تقديم توصية شاملة والمتعلقة باستراتيجيات تطبيق الآليات والسبل بغية تحقيق التنويع الاقتصادي.

## المحور الأول: الإطار النظري لماهية التنويع الاقتصادي:

يعد موضوع التنويع الاقتصادي من بين المواضيع المهمة في الوقت الحالي والتي نالت اهتمام الباحثين الاقتصاديين وخاصة في الدول الريعية (الدول التي تعتمد على المورد الواحد)، فما مفهوم التنويع الاقتصادي؟ وماهي محدداته ودوافعه؟ وماهي مؤشرات قياسه والدالة عليه؟.

### أولا –مفهوم التنويع الاقتصادي:

من أهم مفاهيم التنويع الاقتصادي ما يلي:

- ✓ التنويع الاقتصادي هو تخفيض التعويل على المورد الوحيد، والانتقال إلى توليد قاعدة إنتاجية متينة منبثقة من مختلف القطاعات الإنتاجية وخاصة القطاع الصناعي، الفلاحي والسياحي، الأمر الذي يؤدي إلى تكوين اقتصاد يتصف بتحقيق الاكتفاء الذاتي في غالبية القطاعات الإنتاجية المكونة له[1]؛
- ✓ التنويع الاقتصادي يمكن تعريفه من خلال الأهداف المراد تحقيقها منه، وهو تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات وعائداته، أي خلق اقتصاد غير بترولي وهذا من خلال التنويع في الصادرات والتنويع في الايرادات العمومية من غير البترولية، وكذلك تخفيف دور ومساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي من جهة وتعزيز مساهمة القطاع الخاص من جهة أخرى[2]؛
- ✓ في الغالب يعتقد أن التنويع الاقتصادي هو تنويع في الصادرات فقط، وهناك من يربطه بالتنوع في مصادر الناتج، بينما في حقيقة الأمر فتنويع الصادرات هو جزء من التنويع الاقتصادي عامة وجزء مهم في تنويع مصادر الناتج، وفي نفس الوقت التقليل من حجم وتنوع الواردات[3]، وهذا على اعتبار أن تقدير الناتج بطريقة الإنفاق نجد انفاق العالمي الخارجي (رصيد الحساب الجاري).
- ✓ التنويع الاقتصادي هو العمل على جعل كل القطاعات الإنتاجية تساهم بنسب متقاربة في حصيلة كل من: الناتج الداخلي الخام (تنويع هيكل الانتاج)، حصيلة مستوى التشغيل، حصيلة الصادرات والإيرادات العامة، وفي نفس الوقت الرفع من قيم هذه المتغيرات من سنة لأخرى، و يَتَّأتى ذلك من خلال رفع القدرات الإنتاجية في هذه القطاعات، بالإضافة إلى الرفع من فترة إلى أخرى في عدد القطاعات التي تشارك في حصيلة المتغيرات المذكورة.

### ثانياً–محددات التنويع الاقتصادي:

يبقى التنويع الاقتصادي مرتبط بمجموعة من السياسات الاقتصادية والقطاعية والمتغيرات الاقتصادية الكلية، هذه السياسات والمتغيرات تلعب دوراً أساسياً في تحقيق التنويع الاقتصادي وديمومته، وبالتالي تعتبر كمحددات للتنويع الاقتصادي، والتي من بينها ما يلي[4]:

- ✓ **العوامل المادية:** من بينها الاستثمار ورأس المال البشري؛
- ✓ **السياسات الاقتصادية الكلية:** السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة الاقتصادية الدولية...الخ؛
- ✓ **السياسات القطاعية:** السياسة الفلاحية، السياسة الصناعية والسياسة السياحية...الخ؛
- ✓ **المتغيرات الاقتصادية الكلية:** والتي من بينها سعر الصرف، التضخم ورصيد ميزان المدفوعات؛
- ✓ **المتغيرات المؤسسية:** الحوكمة، البيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛

✓ **درجة الوصول الى الأسواق:** درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال.

**ثالثاً-المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي من عدمه:**

من أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي من عدمه ما يلي[5]:

- **معدل ودرجة التغير الهيكلي:** والذي يعد من أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي، فعندما تكون النسبة المئوية لمساهمة مختلف القطاعات الانتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام متقاربة وعدم وجود تباين كبير دل ذلك على التنويع الاقتصادي، والعكس صحيح فعندما تكون النسبة المئوية لمساهمة قطاع انتاجي كبيرة ومسيطرة على حصيلة الناتج الداخلي الخام بالمقارنة مع مساهمات القطاعات الإنتاجية الأخرى دل ذلك على أن الاقتصاد يتصف بعدم تنوعه (اقتصاد أحادي)، وللتدقيق أكثر في هذا المؤشر وجب الأخذ بعين الاعتبار قياس الناتج الداخلي الخام الحقيقي لكل قطاع انتاجي ومدى مساهمته في حصيلة الناتج الداخلي الخام الحقيقي؛
- **ارتباط عدم الاستقرار في حصيلة الناتج الداخلي الخام بعدم استقرار أسعار النفط:** فكلما كانت حصيلة الناتج الداخلي الخام مرتبطة بأسعار النفط دل ذلك على أن الاقتصاد أحادي وبالتالي عدم تنوع الاقتصاد، والعكس صحيح، ومنه فإن التنويع الاقتصادي ومن خلال هذا المؤشر يتحقق من خلال التقليل من درجة هذا الارتباط؛
- **تطور الايرادات البترولية نسبة إلى الايرادات الكلية:** فكما كانت نسبة الإيرادات البترولية إلى الإيرادات الكلية كبيرة جداً دل ذلك على أن الاقتصاد أحادي وبالتالي عدم تنوع الاقتصاد، والعكس صحيح، ومنه فإن التنويع الاقتصادي ومن خلال هذا المؤشر يتحقق من خلال التقليل من الاعتماد على الايرادات البترولية، وفي نفس الوقت وجود قاعدة موسعة ومتنوعة من مصادر الإيرادات العامة مع مرور الزمن؛
- **نسبة الصادرات البترولية والصادرات العادية (غير النفطية) الى الصادرات الكلية:** فكلما كانت نسبة الصادرات العادية (غير نفطية) أكبر وفي ارتفاع مستمر بالمقارنة مع الصادرات البترولية دل ذلك على التنويع الاقتصادي، والعكس صحيح، مع الإشارة إلى أن التغيرات الحاصلة على المدى القصير في هذه النسب قد تكون مظللة، وهذا من جراء التقلبات الحاصلة في أسعار النفط فقط، وفي نفس الوقت وجود قاعدة متنوعة من مصادر الصادرات مع مرور الزمن؛
- **تطور التوزيع القطاعي لمستوى التشغيل:** فعندما تكون النسبة المئوية لمساهمة مختلف القطاعات الانتاجية في حصيلة مستوى التشغيل متقاربة وعدم وجود تباين كبير ومرتفعة مع مرور الزمن دل ذلك على التنويع الاقتصادي، والعكس صحيح، فعندما تكون النسبة المئوية لمساهمة قطاع انتاجي كبيرة ومسيطرة على حصيلة مستوى التشغيل بالمقارنة مع مساهمات القطاعات الإنتاجية الأخرى دل ذلك على أن الاقتصاد يتصف بعدم تنوعه، ويعد هذا المؤشر كذلك من أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي ومكمل لمؤشر معدل ودرجة التغير الهيكلي، أين يجب أن تتماشى نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في مستوى التشغيل مع مساهمة القطاعات الإنتاجية في حصيلة الناتج؛
- **مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج الداخلي الخام:** كلما كانت مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي أكبر من مساهمة القطاع العام دل ذلك على التنويع الاقتصادي، والعكس صحيح، كلما كانت مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي أكبر من مساهمة القطاع الخاص دل ذلك على أن الاقتصاد أقل تنوعاً.

**رابعاً- مؤشر هيرفندال-هيرشمان (Herfindahl-Hirschman) لقياس درجة التنوع الاقتصادي:**

من أهم مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي والأكثر استعمالاً نجد مؤشر هيرفندال-هيرشمان (**Herfindahl-Hirschman**)، وهو معامل يقيس التنوع الاقتصادي من خلال تركيبة وبنية بعض المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي المذكورة أعلاه والتي من بينها: الناتج الداخلي الخام، الصادرات، مستوى التشغيل، حيث استخدم المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية للتجارة والتنمية **(UNCTAD)** بغية معرفة التنوع في مؤشر التصدير، وتكمن الصيغة الرياضية لهذا المؤشر في ما يلي[6]:

$$H.H = \frac{\sqrt{\Sigma\left(\frac{X_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

$N$ : عدد النشاطات؛ $X_i$ : قيمة المتغير في النشاط $i$؛ $X$ : القيمة الاجمالية للمتغير في جميع النشاطات؛

- تتراوح قيمة معامل هيرفندال-هيرشمان بين الصفر والواحد $0 \le H.H \le 1$ ، فإذا كان:

✓ $H.H = 0$ : الاقتصاد متنوع بشكل كامل وتام؛

✓ $H.H = 1$ : الاقتصاد أحادي بشكل كامل وتام؛

✓ كلما اقترب المعامل من الواحد دل ذلك على ضعف التنويع الاقتصادي والعكس صحيح كلما اقترب المعامل من الصفر دل دلك على القرب من تحقيق التنويع الاقتصادي بشكل تام وكامل.

**خامساً-دوافع حتمية تحقيق التنويع الاقتصادي:**

يمكن استنتاج دوافع حتمية تحقيق التنويع الاقتصادي انطلاقاً من المؤشرات الدالة عليه، ومن أهمها:

✓ حماية الاقتصاد من الأزمات الاقتصادية والمتعلقة بالمورد الواحد عامة، وحماية الاقتصاديات البترولية من الصدمات المتولدة عن تقلب أسعار المحروقات في الأسواق الدولية؛

✓ تجنب التبعية الاقتصادية؛

✓ ضمان مواصلة التنمية من خلال تطوير القطاعات الإنتاجية الرئيسية وفروعها وخلق أخرى، أين تكمن عملية التطوير والخلق في الرفع من مساهمتها في حصيلة الناتج الداخلي الخام وحصيلة الصادرات والايرادات العامة و مستوى التشغيل؛

✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي في أغلب القطاعات الإنتاجية؛

✓ تحقيق صلابة النمو الاقتصادي من خلال التنوع في مصادر حصيلة الناتج الداخلي الخام الحقيقي وبالتالي تجنب التقلبات في حصيلة هذا الناتج من جراء تركز الإنتاج في قطاع واحد؛

✓ تمتين مستوى التشغيل من خلال التنوع في مصادر هذا المستوى وبالتالي تجنب ارتفاع معدل البطالة المفاجئ من جراء تركز مستوى التشغيل في قطاع واحد؛

✓ تحقيق الاستقرار في حصيلة الصادرات تجنباً لانخفاض المفاجئ في أسعار المنتج المصدر الواحد؛

✓ تحقيق الاستقرار في حصيلة الإيرادات العامة وهذا تجنباً لانخفاض حصيلة الإيرادات من القطاع الواحد؛

✓ الرفع من العلاقة الترابطية بين القطاعات الإنتاجية وفروعها المختلفة أمامياً وخلفياً؛

✓ الرفع من العلاقة الترابطية بين القطاعات الاقتصادية وفروعها المختلفة أمامياً وخلفياً؛

- ✓ تحقيق وتمتين العلاقة الترابطية بين أنواع السياسات الاقتصادية الكلية وآلياتها المختلفة من خلال عملية تغذية سياسات اقتصادية لأخرى؛
- ✓ تحقيق وتمتين العلاقة الترابطية بين أنواع السياسات القطاعية المختلفة من خلال عملية تغذية سياسات قطاعية لأخرى.

## المحور الثاني-القطاعات الإنتاجية ومساهمتها في التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020:

سنقوم بمعرفة مساهمة القطاعات الإنتاجية في التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 من خلال تطبيق المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي من عدمه بالإضافة إلى قياس درجة التنويع الاقتصادي من خلال استخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان (**Herfindahl-Hirschman**):

### أولاً-المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي من عدمه:

قبل التفصيل في واقع التنويع الاقتصادي من عدمه من خلال المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي ، وجب الإشارة إلى ما يلي:

- المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي من عدمه كلها مرتبطة ببعضها البعض، وخاصة مؤشرات كل من: معدل ودرجة التغير الهيكلي، تطور التوزيع القطاعي لمستوى التشغيل ونسبة الصادرات البترولية والصادرات العادية (غير النفطية) إلى الصادرات الكلية، هذا الترابط مرده الترابط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تخص هذه المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي من عدمه وهذا ضمن النظرية الاقتصادية، وبالتالي فدراسة عدة مؤشرات دالة على التنويع الاقتصادي مرتبطة ببعضها البعض يؤدي إلى تشخيص أسباب التنويع الاقتصادي أو أسباب عدم التنويع الاقتصادي؛
- تطبيق المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي في أي اقتصاد مع مرور الزمن هدفه معرفة تغير حالة التنويع الاقتصادي (التراجع نحو أحادية الاقتصاد، استقرار في التنويع الاقتصادي، التقدم في التنويع الاقتصادي أكثر من خلال توسعه ونموه)؛
- حصول التنويع الاقتصادي من خلال المؤشرات الدالة عليه يؤدي إلى تحقيق الصلابة في المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تخص هذه المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي من عدمه:

- ✓ فعدم وجود تباين كبير في نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية في حصيلة الناتج دل ذلك على التنويع الاقتصادي، وبالتالي يؤدي ذلك الى تحقيق الصلابة في حصيلة متغير الناتج الداخلي الخام وبالتالي صلابة النمو الاقتصادي؛
- ✓ كلما كانت حصيلة الناتج الداخلي الخام غير مرتبطة بأسعار النفط دل ذلك على أن الاقتصاد متنوع، والعكس صحيح، ومنه فإن التنويع الاقتصادي ومن خلال هذا المؤشر يحقق الصلابة كذلك في حصيلة الناتج الداخلي الخام وبالتالي النمو الاقتصادي؛
- ✓ التقليل من الاعتماد على الإيرادات العامة من القطاع الواحد من جهة وتنويع الإيرادات العامة من جهة أخرى، أي وجود قاعدة موسعة ومتنوعة من مصادر الإيرادات العامة، دل ذلك على أن الاقتصاد متنوع، هذا الأمر يؤدي الى تحقيق الصلابة في حصيلة الإيرادات العامة؛
- ✓ عدم الاعتماد على صادرات من قطاع إنتاجي واحد أو سلع محددة من جهة وتنويع الصادرات من حيث عدد وحجم السلع المصدرة بنسب متقاربة من جهة أخرى، يدل ذلك على حصول التنويع الاقتصادي، هذا الأمر يؤدي إلى تحقيق الصلابة في حصيلة الصادرات، وهذا كذلك يؤدي إلى صلابة حصيلة الناتج وبالتالي تحقيق صلابة النمو الاقتصادي؛

✓ عدم وجود تباين كبير في نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية في حصيلة مستوى التشغيل دل ذلك على التنويع الاقتصادي، هذا الأمر يؤدي الى تحقيق الصلابة في مستوى التشغيل وبالتالي في معدل التشغيل؛

✓ كلما كانت مساهمة القطاع الخاص أكبر من مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي دل ذلك على التنويع الاقتصادي، ومرد ذلك قدرة القطاع الخاص على رفع الإنتاجية، وبالتالي تحقيق الصلابة في جل المتغيرات الاقتصادية الكلية وخاصة النمو الاقتصادي.

سنقوم بدراسة ستة مؤشرات دالة على التنويع الاقتصادي من عدمه والتي تم التطرق لها في الجزء النظري وهي كما يلي:

## 1-مساهمة القطاعات الانتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام:

التنويع الاقتصادي من خلال هذا المؤشر سيتبين بمدى تنويع هيكل الإنتاج أي مساهمة أغلبية القطاعات الإنتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام بنسب متقاربة ومرتفعة مع مرور الزمن، وعدم الاعتماد على القطاع الواحد، فكيف تساهم القطاعات الإنتاجية في الجزائر في حصيلة الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2020؟، هذا ما يوضحه لنا الجدول والشكل التاليين.

**الجدول رقم (01): مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج الداخلي الخام للفترة 2000-2020 (%)**

| السنوات | المحروقات | الفلاحة | الصناعة | البناء والاشغال العمومية | الخدمات | حقوق ورسوم على الواردات | الناتج الداخلي الخام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2000** | 39,20 | 8,40 | 7,05 | 8,12 | 30,74 | 6,49 | 100,00 |
| **2001** | 34,16 | 9,75 | 7,46 | 8,49 | 32,98 | 7,17 | 100,00 |
| **2002** | 32,66 | 9,22 | 7,46 | 9,06 | 33,24 | 8,35 | 100,00 |
| **2003** | 35,58 | 9,81 | 6,77 | 8,48 | 31,69 | 7,67 | 100,00 |
| **2004** | 37,73 | 9,44 | 6,31 | 8,26 | 31,00 | 7,26 | 100,00 |
| **2005** | 44,34 | 7,69 | 5,53 | 7,46 | 28,44 | 6,53 | 100,00 |
| **2006** | 45,66 | 7,54 | 5,29 | 7,93 | 27,79 | 5,78 | 100,00 |
| **2007** | 43,72 | 7,57 | 5,13 | 8,82 | 29,06 | 5,69 | 100,00 |
| **2008** | 45,25 | 6,59 | 4,70 | 8,66 | 28,87 | 5,92 | 100,00 |
| **2009** | 31,19 | 9,34 | 5,73 | 10,98 | 35,58 | 7,18 | 100,00 |
| **2010** | 34,86 | 8,47 | 5,15 | 10,49 | 34,80 | 6,24 | 100,00 |
| **2011** | 35,93 | 8,11 | 4,55 | 9,14 | 36,41 | 5,86 | 100,00 |
| **2012** | 34,15 | 8,77 | 4,50 | 9,20 | 36,73 | 6,65 | 100,00 |
| **2013** | 29,84 | 9,85 | 4,64 | 9,78 | 38,45 | 7,45 | 100,00 |
| **2014** | 27,04 | 10,29 | 4,86 | 10,41 | 40,19 | 7,21 | 100,00 |
| **2015** | 18,75 | 11,58 | 5,50 | 11,47 | 44,59 | 8,10 | 100,00 |
| **2016** | 17,27 | 12,22 | 5,59 | 11,84 | 45,11 | 7,97 | 100,00 |
| **2017** | 19,60 | 11,76 | 5,51 | 11,67 | 43,63 | 7,83 | 100,00 |
| **2018** | 22,24 | 11,84 | 5,42 | 11,47 | 41,47 | 7,55 | 100,00 |
| **2019** | 19,53 | 12,38 | 5,71 | 12,20 | 42,28 | 7,90 | 100,00 |
| **2020** | 12,70 | 14,05 | 6,27 | 13,14 | 45,59 | 8,25 | 100,00 |
| **المتوسط** | **31,50** | **9,75** | **5,67** | **9,86** | **36,13** | **7,10** | **100,00** |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:**

**النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم: 1 إلى غاية 52، 2007-2020:www.bank-of-algeria.dz**

**Banque d'Algérie, "Evolution Economique et Monétaire en Algérie", 2008, p 189. 2009, p 202. 2014, p 150. 2016, p 106 : www.bank-of-algeria.dz**

**بنك الجزائر، "التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، 2015، ص 154. 2017، ص 139:www.bank-of-algeria.dz**

**Ministère des Finances-DGPP,"Rétrospective-Produit Intérieur Brut (SCN) 2000 - 2019", www.dgpp-mf.gov.dz.**

**الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة فصلية للإحصاء رقم 100: الفصل الرابع 2020: www.ons.dz**

**الشكل (01) : مساهمة القطاعات الانتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام بالجزائر خلال الفترة 2000-2020 (%)**

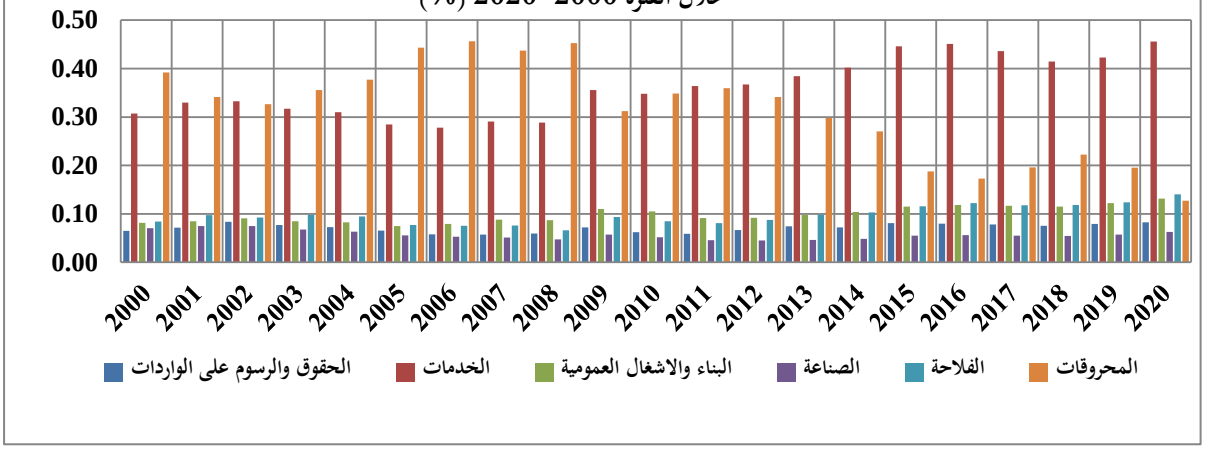


**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (01)**

الملاحظ من الجدول رقم (01) عدم ظهور مساهمة كل من: القطاع السياحي، قطاع النقل وقطاع الاتصالات في حصية الناتج الداخلي الخام، وهذا من جراء أن هذه القطاعات تندرج ضمن قطاع الخدمات، وباعتبار أن هذه القطاعات لها أهمية كبيرة في تحقيق التنويع الاقتصادي، وحسب الأهداف المتوخاة من هذه الورقة البحثية وجب إعطاء نظرة عن مساهمة هذه القطاعات في حصيلة الناتج الداخلي الخام في الفترات التالية: 2000-2004، 2005-2009، 2010-2014، 2015-2019، على الترتيب كما يلي[7]:

- القطاع السياحي فكانت مساهمته: 3.35 %، 3.44 %، 3.36 %، 3.29 %، وخلال: 2000-2019 بلغت 3.36 %؛
- قطاع النقل كانت مساهمته: 7.32 %، 7.92 %، 8.35 %، 10.98 %، وخلال: 2000-2019 بلغت 9.14 %؛
- قطاع الاتصالات كانت مساهمته: 1.83 %، 1.98 %، 2.09 %، 2.75 %، وخلال: 2000-2019 بلغت 2.29 %.

- **من خلال الجدول رقم (01) والشكل رقم (01) نلاحظ ما يلي:**

✓ التباين الكبير في نسب مساهمة القطاعات الانتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2020؛

✓ استقرار في نسب مساهمة القطاعات الانتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2020؛

✓ سيطرة مساهمة قطاعي المحروقات والخدمات في حصيلة الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة، كما بلغت نسبة المساهمة المتوسطة 31.5 % و36.13% على الترتيب خلال الفترة 2000-2020؛

✓ ضعف مساهمة قطاعي الفلاحة والصناعة في حصيلة الناتج الداخلي الخام بالمقارنة مع قطاعي المحروقات والخدمات، أين بلغت نسبة المساهمة المتوسطة 9.75 % و5.67 % على الترتيب خلال الفترة 2000-2020؛

✓ ضعف المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في حصيلة الناتج الداخلي الخام بالمقارنة مع قطاعي المحروقات والخدمات، أين بلغت نسبة المساهمة المتوسطة 3.36 % خلال الفترة 2000-2019.

**كل هذه المعطيات والخاصة بهذا المؤشر تبين عدم تنويع الاقتصاد الجزائري.**

## 2-تبعية عدم الاستقرار في الناتج الداخلي الخام لعدم استقرار أسعار النفط:

يعتبر هذا المؤشر استكمالاً للمؤشر السابق ولا يقل أهمية عنه، وهذا باعتبار أن من أهداف التنويع الاقتصادي تقليص تبعية تقلبات الناتج الداخلي الخام لتقلبات وعدم استقرار أسعار النفط في السوق الدولي، أين لا يمكن التحكم في هذا السوق، فما مدى ارتباط مستويات الناتج الداخلي الخام في الجزائر بأسعار النفط في السوق الدولي خلال فترة الدراسة؟ هذا ما يوضح لنا الجدول والشكل التاليين.

**الجدول رقم (02): معدل التغير في سعر برميل النفط، معدل التغير في الناتج الداخلي الخام الاسمي (NGDP) ومعدل تغير ناتج قطاع المحروقات (GDPH) في الجزائر خلال الفترة 2000-2020**

| المتغيرات السنوات | معدل التغير في سعر البرميل (%) | معدل التغير في NGDP (%) | معدل التغير في GDPH (%) | المتغيرات السنوات | معدل التغير في سعر البرميل (%) | معدل التغير في NGDP (%) | معدل التغير في GDP H (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2000** | 20,17 | 27,34 | 81,42 | **2011** | 41,13 | 21,66 | 25,41 |
| **2001** | -12,94 | 2,51 | -10,67 | **2012** | -1,95 | 11,11 | 5,61 |
| **2002** | 1,61 | 7,00 | 2,29 | **2013** | -1,45 | 2,70 | -10,27 |
| **2003** | 14,62 | 16,13 | 26,53 | **2014** | -9,17 | 3,49 | -6,24 |
| **2004** | 33,10 | 17,07 | 24,13 | **2015** | -46,72 | -3,00 | -32,71 |
| **2005** | 40,67 | 22,98 | 44,53 | **2016** | -15,15 | 4,80 | -3,46 |
| **2006** | 19,71 | 12,43 | 15,79 | **2017** | 20,31 | 7,77 | 22,28 |
| **2007** | 14,46 | 10,02 | 5,33 | **2018** | 32,24 | 8,35 | 22,95 |
| **2008** | 33,20 | 18,08 | 22,21 | **2019** | -9,65 | -0,12 | -12,28 |
| **2009** | -37,84 | -9,74 | -37,79 | **2020** | -35,09 | -8,29 | -40,39 |
| **2010** | 29,87 | 20,30 | 34,46 | / | / | / | / |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:**

**-Ministère des Finances-DGPP."Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2019". www.dgpp-mf.gov.dz.**
**- Office National des Statistiques. (2021)."Les Comptes Economiques de 2018 à 2020". N° 934.www.ons.dz**

**الشكل (02) : معدل تغير سعر البرميل، معدل تغير كل من الناتج الداخلي الخام الاسمي (NGDP) ومعدل تغير ناتج قطاع المحروقات (GDPH) في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 (%)**

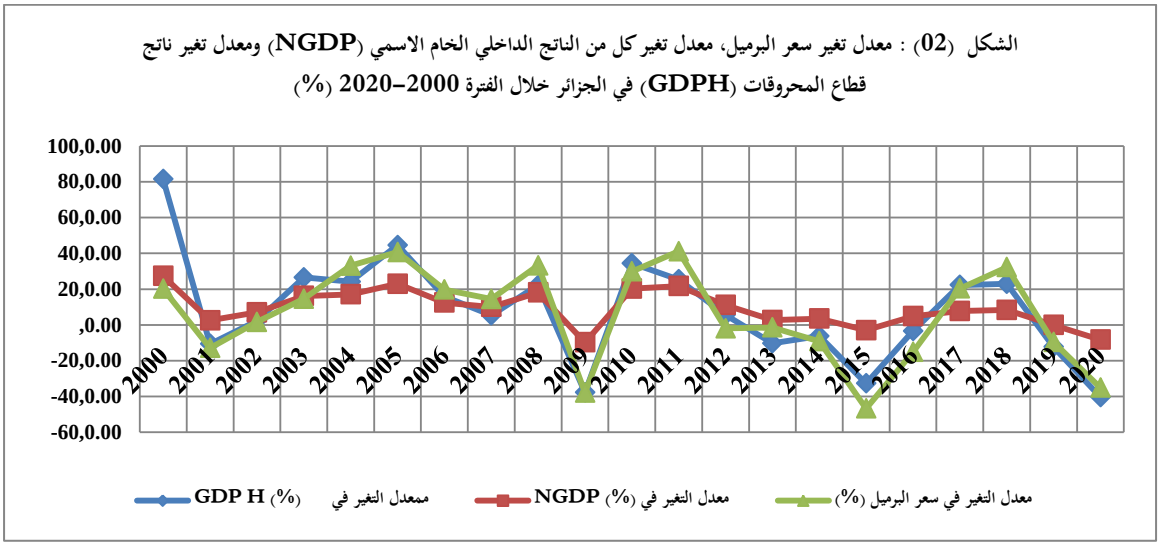


**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (02)**

- **من خلال الجدول رقم (02) والشكل رقم (02) نلاحظ ما يلي:**

الارتباط الوثيق والجَلِيْ بين عدم استقرار في الناتج الداخلي الخام الإسمي بعدم استقرار سعر برميل البترول، أو بعبارة أخرى تبعية الناتج في الجزائر لتغير أسعار النفط في السوق العالمي، أين يمكن اثبات ذلك بذكر حالتين ظاهرتين للعيان من الجدول والشكل البياني والمتعلقتين بطفرتي 2009 و2015 وهما:

- ✓ انخفاض سعر البرميل في سنة 2009 بـ: 37.84 % أدى الى انخفاض الناتج الداخلي الخام في نفس السنة بـ: 9.74 %؛
- ✓ انخفاض سعر البرميل في سنة 2015 بـ: 46.72 % أدى الى انخفاض الناتج الداخلي الخام في نفس السنة بـ: 3 %.

**وبالتالي من خلال هذا المؤشر يتبين لنا عدم تنويع الاقتصاد الجزائري.**

## 3-الإيرادات البترولية نسبة الى الإيرادات الكلية:

هذا المؤشر خاص بالدول المصدرة للنفط، فبالنسبة لهذا المؤشر فالتنويع الاقتصادي هدفه التقليل من الاعتماد على الإيرادات البترولية من جهة وخلق وتوسيع قاعدة متنوعة من الإرادات العادية مع مرور الزمن من جهة أخرى، ويمكن تعميم هذا المؤشر على كل البلدان من خلال القول أن حصول التنويع الاقتصادي يكون من خلال التقليل من الاعتماد على الإيرادات من القطاع الواحد من جهة وتنويع الإيرادات العادية من جهة أخرى، ويحصل ذلك من خلال زيادة خلق مصادر جديدة للإيرادات العادية، فأين تميل الكفة بخصوص نسبة مساهمة كل من الإيرادات البترولية والإيرادات العادية في الإرادات العامة في الجزائر؟ هذا ما يوضحه الجدول والشكل التاليين.

**الجدول رقم (03): مساهمة الإيرادات البترولية والايرادات العادية في الإيرادات العامة للفترة 2000-2020 (%)**

| المتغيرات السنوات | نسبة الإيرادات البترولية $R_H/R_T$ (%) | نسبة الإيرادات العادية $R_{HH}/R_T$(%) | الإيرادات العامة (الكلية) (%) | المتغيرات السنوات | نسبة الإيرادات البترولية $R_H/R_T$ (%) | نسبة الإيرادات العادية $R_{HH}/R_T$(%) | الإيرادات العامة (الكلية) (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2000** | 74,34 | 25,66 | **100,00** | **2011** | 66,14 | 33,86 | **100,00** |
| **2001** | 63,72 | 36,28 | **100,00** | **2012** | 63,96 | 36,04 | **100,00** |
| **2002** | 58,81 | 41,19 | **100,00** | **2013** | 61,74 | 38,26 | **100,00** |
| **2003** | 65,08 | 34,92 | **100,00** | **2014** | 59,05 | 40,95 | **100,00** |
| **2004** | 66,63 | 33,37 | **100,00** | **2015** | 44,57 | 55,43 | **100,00** |
| **2005** | 73,56 | 26,44 | **100,00** | **2016** | 34,85 | 65,15 | **100,00** |
| **2006** | 74,56 | 25,44 | **100,00** | **2017** | 35,17 | 64,83 | **100,00** |
| **2007** | 73,53 | 26,47 | **100,00** | **2018** | 41,28 | 58,72 | **100,00** |
| **2008** | 77,13 | 22,87 | **100,00** | **2019** | 38,24 | 61,76 | **100,00** |
| **2009** | 63,32 | 36,68 | **100,00** | **2020** | 27,27 | 72,73 | **100,00** |
| **2010** | 64,19 | 35,81 | **100,00** | **المتوسط** | **58,44** | **41,56** | **100,00** |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:**

**Ministère des Finances-DGPP,"Rétrospective- Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2020", www.dgpp-mf.gov.dz.**

**الشكل (03): مساهمة الايرادات البترولية والايرادات العادية في الايرادات العامة في الفترة 2000-2020 (%)**

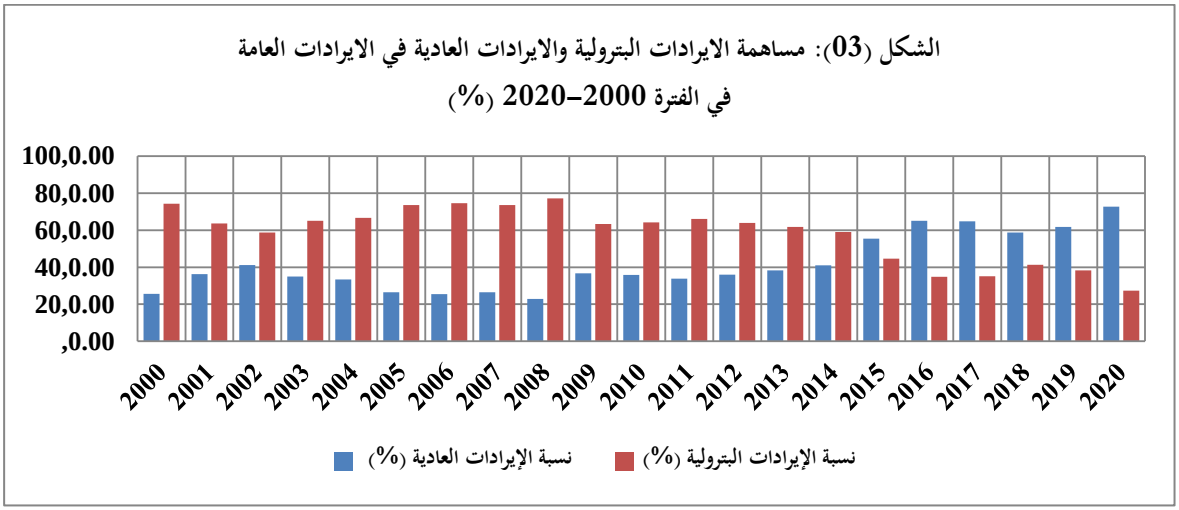


**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (03)**

- **من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (03) نلاحظ ما يلي:**

✓ نسبة الإيرادات البترولية بلغت 74.34 % سنة 2000، لتنخفض إلى 58.81 % سنة 2002 وهذا راجع الى انخفاض سعر البرميل من النفط والذي انتقل من 28.6 دولار الى 25.3 دولار خلال نفس الفترة، لترتفع الى 77.13 % سنة 2008 وهي أكبر نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة، وهذا راجع الى تحسن سعر البرميل من النفط والذي وصل إلى 99.1 دولار سنة 2008، لتنخفض مرة أخرى الى 63.32 % سنة 2009 لنفس السبب، ثم شهدت نسبة الإيرادات البترولية استقرار خلال الفترة 2010-2014 وهذا بسبب استقرار في سعر البرميل من النفط، لتنخفض مرة أخرى الى 34.85 % سنة 2016 من جراء انخفاض سعر البرميل من النفط الى 44.8 دولار في نفس السنة، لتنخفض الى أدنى مستوى لها سنة 2020 اين بلغت 27.27 %؛

✓ نسبة الإيرادات العادية بلغت 25.66 % سنة 2000، لترتفع الى 41.19 % سنة 2002 وهذا راجع الى انخفاض نسبة الإيرادات البترولية من جراء انخفاض سعر البرميل من النفط خلال نفس الفترة، لتنخفض الى 22.87 % سنة 2008 وهي أقل نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة، لترتفع مرة أخرى الى 36.68 % سنة 2009، ثم شهدت نسبة الإيرادات العادية استقرار خلال الفترة 2010-2014، ثم شهدت ارتفاع خلال الفترة 2015-2020 إذ انتقلت من 55.43 % سنة 2015 الى 72.73 سنة 2020 وهي أعلى نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة.

✓ إجمالاً كانت نسبة الإيرادات البترولية إلى الإيرادات العامة أكبر من نسبة الإيرادات العادية الى الإيرادات العامة وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية سنة 2014، وهذا مرده تحسن في سعر البرميل من النفط في السوق العالمي، أما خلال الفترة 2015-2020 مالت الكفة لصالح نسبة الإيرادات العادية وهذا راجع كذلك الى الانخفاض في سعر البترول من جهة ولكن هناك أيضا فعلاً تحسن في الإيرادات العادية من جهة أخرى؛

✓ عموماً مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2020 بلغت 58.44 % مقابل 41.56 % بالنسبة لمساهمة الإيرادات العادية في الإيرادات الكلية.

**وبالتالي ومن خلال هذا المؤشر وحسب معطيات الفترة: 2000-2014 يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري إِتَصَفَ بالاقتصاد الأحادي ولكن بالنظر لمعطيات الفترة: 2015-2020 يمكن القول أن هناك إِيحَاءات تدل على التوجه نحو التنويع الاقتصادي وبالتالي التوجه نحو الخروج من الاقتصاد الأحادي.**

## 4-الصادرات غير نفطة نسبة الى الصادرات الكلية:

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات الدالة على حصول التنويع الاقتصادي من عدمه، ويمكن اعتبار أن هذا المؤشر مرتبط بالدول المصدرة للنفط أكثر من غيرها، فالنسبة لهذا المؤشر فالتنويع الاقتصادي هدفه عدم الاعتماد فقط على الصادرات النفطية من جهة وتنويع الصادرات من حيث عدد وحجم السلع المصدرة من جهة أخرى بنسب متقاربة، ويمكن تعميم هذا المؤشر على كل البلدان، فحصول التنويع الاقتصادي يكون من خلال عدم الاعتماد على صادرات من قطاع إنتاجي واحد أو سلع محددة من جهة وتنويع الصادرات من حيث عدد وحجم السلع المصدرة بنسب متقاربة من جهة أخرى، فما هي نسبة الصادرات غير نفطية في الصادرات الكلية في الجزائر؟ هذا ما يوضحه الجدول والشكل التاليين.

**الجدول رقم (04): مساهمة الصادرات البترولية والصادرات غير نفطية (العادية) في الصادرات الكلية في الجزائر في الفترة 2000-2020 (%)**

| المتغيرات السنوات | ص البترولية نسبة الى ص الكلية $X_H/X_T$ (%) | ص العادية نسبة الى ص الكلية $X_{HH}/X_T$ (%) | الصادرات الكلية $X_T$ (%) | المتغيرات السنوات | ص البترولية نسبة الى ص الكلية $X_H/X_T$ (%) | ص العادية نسبة الى ص الكلية $X_{HH}/X_T$ (%) | الصادرات الكلية $X_T$ (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2000** | 97,27 | 2,73 | **100,00** | **2011** | 98,32 | 1,68 | **100,00** |
| **2001** | 97,07 | 2,93 | **100,00** | **2012** | 98,39 | 1,61 | **100,00** |
| **2002** | 96,74 | 3,26 | **100,00** | **2013** | 98,38 | 1,62 | **100,00** |
| **2003** | 98,08 | 1,92 | **100,00** | **2014** | 97,23 | 2,77 | **100,00** |
| **2004** | 97,92 | 2,08 | **100,00** | **2015** | 95,70 | 4,30 | **100,00** |
| **2005** | 98,40 | 1,60 | **100,00** | **2016** | 95,25 | 4,75 | **100,00** |
| **2006** | 97,94 | 2,06 | **100,00** | **2017** | 96,05 | 3,95 | **100,00** |
| **2007** | 98,38 | 1,62 | **100,00** | **2018** | 94,60 | 5,40 | **100,00** |
| **2008** | 98,22 | 1,78 | **100,00** | **2019** | 94,14 | 5,86 | **100,00** |
| **2009** | 98,29 | 1,71 | **100,00** | **2020** | 90,54 | 9,46 | **100,00** |
| **2010** | 98,30 | 1,70 | **100,00** | **المتوسط** | **96,92** | **3,08** | **100,00** |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:**

**Ministère des Finances-DGPP-, "Balance des Paiements 2000-2018", www.dgpp-mf.gov.dz.**
**- Office National des Statistiques, "Les Comptes Economiques de 2018 à 2020", N° 934.www.ons.dz**

الشكل (04): الصادرات البترولية والصادرات العادية نسبة الى الصادرات الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 (%)

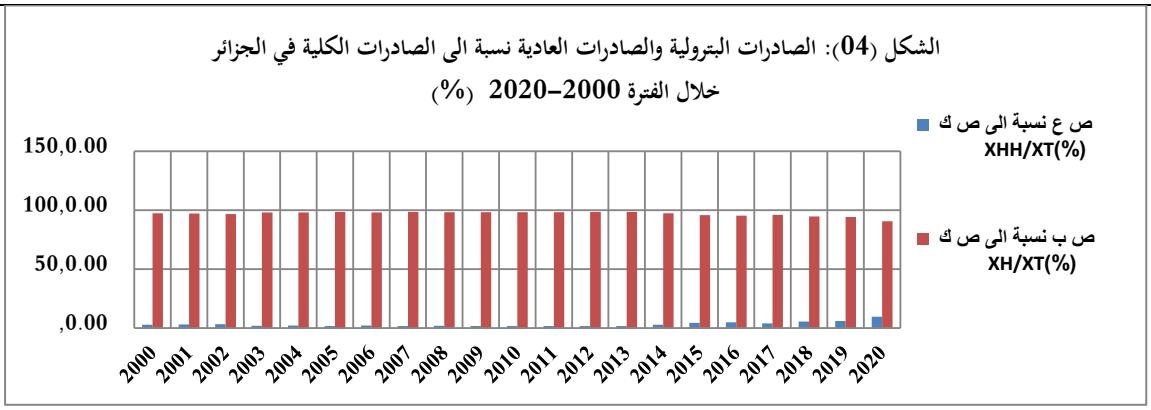


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (04)

- **من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (04) نلاحظ ما يلي:**

✓ تراوحت نسبة الصادرات البترولية الى الصادرات الكلية ما بين 90.54 % و98.40 % خلال الفترة 2000-2020، وكنسبة وسيطية خلال الفترة الاجمالية بلغت 96.92 %؛

✓ تراوحت نسبة الصادرات العادية الى الصادرات الكلية ما بين 1.6 % و9.46 % خلال الفترة 2000-2020، وكنسبة وسيطية خلال الفترة الاجمالية بلغت 3.08 %.

**وبالتالي عدم وجود تنويع في الصادرات (اقتصاد أحادي التصدير) ومنه وباعتبار هذا المؤشر كواحد من أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يتصف بالاقتصاد الأحادي.**

## 5-مساهمة القطاعات الانتاجية في مستوى التشغيل:

التنويع الاقتصادي من خلال هذا المؤشر سيتبين بمدى تنويع مستوى التشغيل الكلي بين مختلف القطاعات الإنتاجية بنسب متقاربة ومرتفعة مع مرور الزمن، وبالتالي قيام القوة المشتغلة على مستوى مقبول من التنوع بين مختلف القطاعات الإنتاجية، فكيف تساهم القطاعات الإنتاجية في حصيلة مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2019؟، هذا ما يوضح لنا الجدول والشكل التاليين.

الجدول رقم (05): مساهمة القطاعات الانتاجية في مستوى التشغيل للفترة 2000-2019 (%)

| القطاعات / الفترة | 2004-2000 PSRE | 2009-2005 PCSC | 2014-2010 PCCE | 2019-2015 PACE | 2019-2000 |
|---|---|---|---|---|---|
| | النسبة (%) | النسبة (%) | النسبة (%) | النسبة (%) | النسبة (%) |
| الصناعة | 13,21 | 12,88 | 13,33 | 13,23 | 13,17 |
| البناء والاشغال العمومية | 11,29 | 16,51 | 17,34 | 16,82 | 16,05 |
| التجارة وخدمات الإدارة | 56,12 | 55,52 | 59,20 | 60,73 | 58,28 |
| الفلاحة | 19,39 | 15,08 | 10,14 | 9,22 | 12,51 |
| **مستوى التشغيل** | **100,00** | **100,00** | **100,00** | **100,00** | **100,00** |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

**Ministère des Finances-DGPP,"Rétrospective-Emploi et chômage 2000-2018", www.dgpp-mf.gov.dz.**
**Office National des Statistiques, Activité, Emploi et Chômage en mai 2019, N° 879.**

**الشكل رقم (05): مساهمة القطاعات الإنتاجية في مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2000-2019 %**

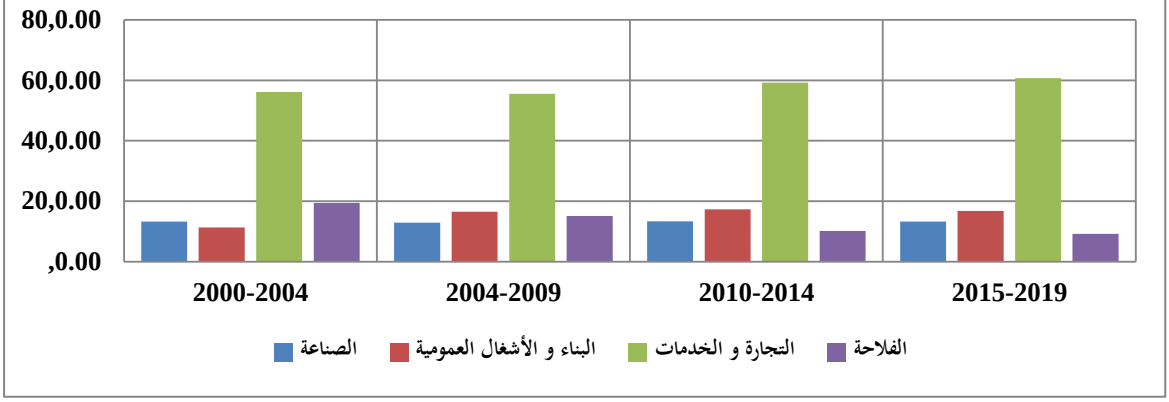


**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (05)**

- **من خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم (05) نلاحظ ما يلي:**

✓ عدم التوازن في نسب مساهمة القطاعات الانتاجية في حصيلة مستوى التشغيل خلال الفترة 2000-2019؛

✓ استقرار في نسب مساهمة القطاعات الانتاجية في حصيلة مستوى التشغيل خلال الفترات 2000-2004، 2005-2009، 2010-2014 و2015-2019؛

✓ سيطرة مساهمة قطاع التجارة وخدمات الادارة في مستوى التشغيل خلال الفترات الأربعة، أين بلغت نسبة مساهمة القطاع 58.28 % خلال الفترة 2000-2019، وهي الصفة الهيكلية التي لازمت الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة؛

✓ ضعف مساهمة قطاعي الفلاحة والصناعة في مستوى التشغيل في الفترات الأربعة بالمقارنة مع قطاع التجارة والخدمات، أين بلغت نسبة المساهمة 12.51 % و13.17 % على الترتيب خلال الفترة 2000-2019.

**وبالتالي ومن خلال هذا المؤشر نتوصل الى عدم تنويع الاقتصاد الجزائري، هذا المؤشر يعزز فعلاً النتائج المتوصل اليها من خلال مؤشر مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج الداخلي الخام وهذا بالنظر للارتباط الوثيق بين المؤشرين.**

## 6-القيمة المضافة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

يوضح هذا المؤشر مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الإنتاج، أي ماهي نسبة امتلاك عوامل الإنتاج وتسييرها والقيام بالنشاط الاقتصادي من طرف كل من القطاع العام والقطاع الخاص؟، فكلما كانت نسبة القطاع الخاص أكبر من القطاع العام دل ذلك على التنويع الاقتصادي والعكس صحيح، ومرد ذلك للخصائص الايجابية التي يتمتع بها القطاع الخاص على حساب القطاع العام من حيث التسيير عامة والقدرة على رفع الإنتاجية، فما هي حصة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في القيمة المضافة الكلية؟ هذا ما يوضحه الجدول والشكل التاليين.

**الجدول رقم (06): مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة الكلية للفترة 2000-2020 (%)**

| المتغيرات السنوات | نسبة ق م للقطاع العام (%) | نسبة ق م للقطاع الخاص (%) | القيمة المضافة الكلية (%) | المتغيرات السنوات | نسبة ق م للقطاع العام (%) | نسبة ق م للقطاع الخاص (%) | القيمة المضافة الكلية (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2000** | 58,31 | 41,69 | **100,00** | **2011** | 51,72 | 48,28 | **100,00** |
| **2001** | 52,41 | 47,59 | **100,00** | **2012** | 48,53 | 51,47 | **100,00** |
| **2002** | 50,68 | 49,32 | **100,00** | **2013** | 43,41 | 56,59 | **100,00** |
| **2003** | 52,51 | 47,49 | **100,00** | **2014** | 40,56 | 59,44 | **100,00** |
| **2004** | 53,53 | 46,47 | **100,00** | **2015** | 33,31 | 66,69 | **100,00** |
| **2005** | 57,28 | 42,72 | **100,00** | **2016** | 32,31 | 67,69 | **100,00** |
| **2006** | 57,30 | 42,70 | **100,00** | **2017** | 34,31 | 65,69 | **100,00** |
| **2007** | 57,26 | 42,74 | **100,00** | **2018** | 35,95 | 64,05 | **100,00** |
| **2008** | 58,84 | 41,16 | **100,00** | **2019** | 33,36 | 66,64 | **100,00** |
| **2009** | 45,43 | 54,57 | **100,00** | **2020** | 29,25 | 70,75 | **100,00** |
| **2010** | 48,82 | 51,18 | **100,00** | **المتوسط** | **46,43** | **53,57** | **100,00** |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:**

**Ministère des Finances-DGPP,"Rétrospective- Evolution des valeurs ajoutées sectorielles Public/Privé 2000 - 2019", www.dgpp-mf.gov.dz.**

**- Office National des Statistiques, "Les Comptes Economiques de 2018 à 2020", N° 934.www.ons.dz**

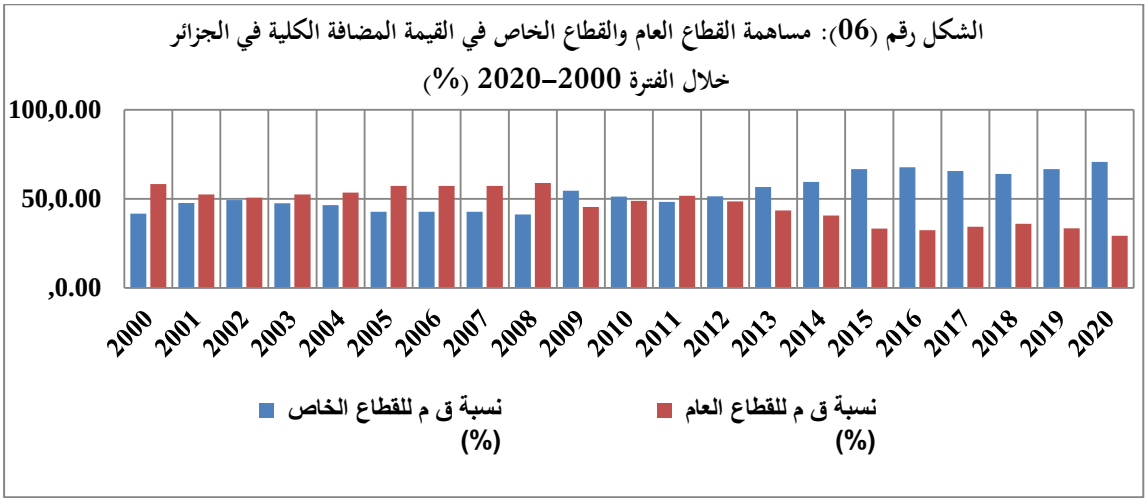


**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (06).**

- **من خلال الجدول رقم (06) والشكل رقم (06) نلاحظ ما يلي:**

✓ مساهمة القيمة المضافة للقطاع العام بالنسبة للقيمة المضافة الكلية كانت أكبر من مساهمة القيمة المضافة للقطاع الخاص بالنسبة للقيمة المضافة الكلية وهذا خلال الفترة 2000-2008، وكذلك سنة 2011، أين سجلنا أعلى نسبة مساهمة بالنسبة للقطاع العام سنة 2008 والتي بلغت 58.84 % قابله تسجيل أقل نسبة مساهمة بالنسبة للقطاع الخاص في نفس السنة والتي بلغت 41.16 %؛

✓ مساهمة القيمة المضافة للقطاع الخاص بالنسبة للقيمة المضافة الكلية كانت أكبر من مساهمة القيمة المضافة للقطاع العام بالنسبة للقيمة المضافة الكلية وهذا خلال الفترتين 2012-2020، و2009-2010، أين سجلنا أعلى نسبة مساهمة بالنسبة للقطاع الخاص سنة 2020 والتي بلغت 70.75 % قابله تسجيل أقل نسبة مساهمة بالنسبة للقطاع العام في نفس السنة والتي بلغت 29.25 %؛

✓ عموما مساهمة القيمة المضافة للقطاع الخاص بالنسبة للقيمة المضافة الكلية خلال الفترة 2000-2020 بلغت 53.57 % مقابل 46.43 % بالنسبة لمساهمة القيمة المضافة للقطاع العام في القيمة المضافة الكلية؛

✓ إجمالاً نلاحظ ابتداءً من سنة 2009 مَيَلاَنْ كفة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة الكلية على حساب القطاع العام.

**وبالتالي ومن خلال هذا المؤشر فقط يمكن القول أن هناك دلالات توحي بالتوجه نحو التنوع الاقتصادي.**

■ بالإضافة إلى ذلك لا يمكن التوقف عند هذا الحد، بل البحث عن نسبة مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام حسب كل قطاع انتاجي، وحسب هذا المؤشر فحصول التنويع الاقتصادي في حالة كون مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة الكلية للقطاع الإنتاجي تكون أكبر من مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة لذلك القطاع الإنتاجي. وبالنسبة للجزائر تختلف هذه النسبة خلال الفترة 2000-2019 من قطاع انتاجي إلى آخر[8]:

- القطاع المحروقاتي (مساهمة القيمة المضافة للقطاع العام بلغت: 91.45 % وللقطاع الخاص بلغت: 8.55 %)؛
- القطاع الفلاحي (مساهمة القيمة المضافة للقطاع العام بلغت: 0.56 % وللقطاع الخاص بلغت: 99.44 %)؛
- القطاع الصناعي (مساهمة القيمة المضافة للقطاع العام بلغت: 55.68 % وللقطاع الخاص بلغت: 44.32 %)؛
- قطاع البناء والأشغال العمومية (مساهمة القيمة المضافة للقطاع العام بلغت: 23.91 % وللقطاع الخاص بلغت: 76.09 %)؛
- قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية(مساهمة القيمة المضافة للقطاع العام بلغت: 12.65 % وللقطاع الخاص بلغت: 87.35 %).

## ثانياً-قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال مؤشر هيرفندال-هيرشمان (Herfindahl-Hirschman):

سنقوم بقياس درجة التنويع الاقتصادي من خلال مؤشر هيرفندال-هيرشمان Herfindahl-Hirschman، وهذا للاختلالات الهيكلية الثلاثة (هيكل الناتج، هيكل مستوى التشغيل وهيكل الصادرات)، أين سيتم الاعتماد في تحديد عدد النشاطات على عاملين مهمين هما:

✓ هيكل توزيع المتغير الاقتصادي الكلي على هذه النشاطات لدى الهيئات الإحصائية المعْتَمَدْ عليها في الدراسة؛

✓ مفهوم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي من عدمه (المؤشرات الثلاثة المراد قياسها).

- **هيكل الناتج**: وجود سبعة قطاعات إنتاجية رئيسية والمشار اليها في الجدول رقم (01) مع الإشارة إلى الفصل بين الخدمات خارج الإدارة العمومية وخدمات الإدارة العمومية وبالتالي $N = 7$ ؛
- **هيكل مستوى التشغيل**: وجود أربعة قطاعات إنتاجية رئيسية والمشار اليها في الجدول رقم (05) وبالتالي $N = 4$ ؛
- **هيكل الصادرات**: صادرات بترولية وصادرات عادية وبالتالي $N = 2$ .

والجدول رقم (07) يبين لنا قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان بالنسبة للاختلالات الثلاثة المذكورة أعلاه.

**الجدول رقم (07): مؤشر هيرفندال-هيرشمان للاختلالات الهيكلية الثلاثة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020**

| السنوات / المتغيرات | هيكل الناتج | هيكل مستوى التشغيل | هيكل الصادرات |
|---|---|---|---|
| **2000** | 0,16 | 0,32 | 0,91 |
| **2001** | 0,12 | 0,22 | 0,90 |
| **2002** | 0,11 | 0,22 | 0,89 |
| **2003** | 0,13 | 0,22 | 0,94 |
| **2004** | 0,15 | 0,20 | 0,93 |
| **2004-2000** | **0,13** | **0,24** | **0,91** |
| **2005** | 0,22 | 0,21 | 0,95 |
| **2006** | 0,23 | 0,20 | 0,93 |
| **2007** | 0,21 | 0,24 | 0,95 |
| **2008** | 0,23 | 0,24 | 0,94 |
| **2009** | 0,10 | 0,23 | 0,94 |
| **2009-2005** | **0,20** | **0,23** | **0,94** |
| **2010** | 0,13 | 0,22 | 0,94 |
| **2011** | 0,14 | 0,27 | 0,94 |
| **2012** | 0,12 | 0,31 | 0,95 |
| **2013** | 0,10 | 0,29 | 0,95 |
| **2014** | 0,09 | 0,30 | 0,91 |
| **2014-2010** | **0,12** | **0,28** | **0,94** |
| **2015** | 0,07 | 0,31 | 0,86 |
| **2016** | 0,07 | 0,31 | 0,84 |
| **2017** | 0,07 | 0,28 | 0,87 |
| **2018** | 0,07 | 0,31 | 0,82 |
| **2019** | 0,06 | 0,30 | 0,81 |
| **2019-2015** | **0,07** | **0,30** | **0,84** |
| **2020** | 0,06 | / | 0,69 |
| **2020-2000** | **0,13** | / | **0,90** |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:**

**النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم: 1 إلى غاية 52، 2007-2020:www.bank-of-algeria.dz**

**Banque d'Algérie, "Evolution Economique et Monétaire en Algérie", 2008, p 189. 2009, p 202. 2014, p 150. 2016, p 106.**

**بنك الجزائر، "التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2015، ص 154. 2017، ص 139.**

**Ministère des Finances-DGPP,"Rétrospective-Produit Intérieur Brut (SCN) 2000 - 2019", www.dgpp-mf.gov.dz.**
**Ministère des Finances-DGPP,"Rétrospective-Emploi et chômage 2000-2018", www.dgpp-mf.gov.dz.**
**Office National des Statistiques, Activité, Emploi et Chômage en mai 2019, N° 879.**
**Ministère des Finances-DGPP-, "Balance des Paiements 2000-2018", www.dgpp-mf.gov.dz.**

**الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة فصلية للإحصاء رقم 100: الفصل الرابع 2020: www.ons.dz**

**من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ ما يلي:**

**1- هيكل الناتج:**

✓ قيمة المؤشر خلال فترة الدراسة تراوحت ما بين 0.06 و0.23 وهي قيم قريبة نوعا ما من القيمة صفر، هذه القيم تدلنا اقتصادياً على أن الاقتصاد الجزائري مقترب من تحقيق التنويع الاقتصادي من حيث مصادر الناتج، ولكن هناك تظليل رياضي بالنسبة للمؤشر والذي سببه وجود خمسة أنشطة من بين السبعة مساهمتها في حصيلة الناتج متقاربة، ومنه كمحصلة لذلك كانت قيم المؤشر بهذا الشكل، ومنه لا يمكن الجزم بالقول أن الاقتصادي الجزائري متنوع نوعا ما بالنسبة لهيكل الناتج؛

✓ بلغت قيمة المؤشر 0.13 كمتوسط للفترة 2000-2004 لترتفع الى 0.2 خلال الفترة 2005-2009، وبالتالي هناك دلالة تمتين أحادية الاقتصاد والذي سببه ارتفاع في حصيلة مساهمة قطاع المحروقات من جراء ارتفاع سعر برميل النفط في السوق العالمي، لتنخفض قيمة المؤشر الى 0.12 خلال الفترة 2010-2014 ثم الى 0.07 خلال الفترة 2014-2019، والتي توحي بالتوجه نحو التنويع الاقتصادي ولكن هذا الأمر مظلل راجع الى ارتفاع مساهمة نشاط كل من الخدمات خارج الإدارة العمومية وخدمات الإدارة العمومية والبناء والأشغال العمومية والتي أصبحت تضاهي مساهمة قطاع المحروقات، ليبقى الحال كما هو عليه في سنة 2020؛

✓ تأثير طفرة انخفاض أسعار النفط سنة 2009 (61.6 دولار للبرميل) على قيمة المؤشر (0.1)، وكذلك أثر انخفاض أسعار النفط خلال الفترة 2014-2020 على قيمة المؤشر كمتوسط للفترة (0.07)، هذا ما يؤكد تأثير مساهمة قطاع المحروقات في حصيلة الناتج، ويكمن سبب انخفاض قيمة المؤشر الى انخفاض مساهمة قطاع المحروقات من جهة وارتفاع مساهمة قطاعات كل من الخدمات خارج الإدارة العمومية وخدمات الإدارة العمومية والبناء والاشغال العمومية والتي أصبحت تضاهي مساهمة قطاع المحروقات، مع بقاء مساهمة القطاعات الثلاثة الأخرى (الصناعة، الفلاحة، الحقوق والرسوم على الواردات) بقيم متقاربة وضعيفة نسبياً مقارنة مع القطاعات الأخرى.

**إجمالاً ومن خلال هيكل الناتج:**

✓ تأثير تغيرات سعر البترول على قيمة المؤشر بنسبة مهمة، وبالتالي هذا المؤشر لا يبن لنا درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر، أين لاحظنا انخفاض سعر البترول يؤدي الى انخفاض قيمة المؤشر وبالتالي يوحي هذا الى زيادة درجة التنويع الاقتصادي، وهو الملاحظ خلال سنة 2009 وخلال الفترة 2014-2020؛

✓ قرب قيم المؤشر من الصفر والتي توحي بالتوجه نحو التنويع الاقتصادي وهذا ليس صحيح وفيه تظليل كبير والذي مرده المساهمة المتقاربة لثلاثة قطاعات (الخدمات خارج الإدارة العمومية، خدمات الإدارة العمومية والبناء والأشغال العمومية) والتي أصبحت تضاهي مساهمة قطاع المحروقات.

**ومنه يمكن القول أن المؤشر لا يعكس لنا درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر بخصوص هيكل الناتج.**

**2- هيكل مستوى التشغيل:**

✓ قيمة المؤشر خلال الفترة 2000-2019 تراوحت ما بين 0.2 و0.32 وهي قيم قريبة من القيمة الصفر، هذه القيم تدلنا اقتصادياً على أن الاقتصاد الجزائري قريب من تحقيق التنويع الاقتصادي من حيث مصادر مستوى التشغيل، ولكن هناك تظليل رياضي بالنسبة للمؤشر كذلك والذي سببه وجود ثلاثة أنشطة من بين الأربعة مساهمتها في حصيلة مستوى التشغيل متقاربة (الصناعة، البناء

والأشغال العمومية، الفلاحة)، مع ملاحظة سيطرة قطاع التجارة وخدمات الإدارة على مستوى التشغيل، ومنه كمحصلة لذلك كانت قيم المؤشر بهذا الشكل، ومنه لا يمكن الجزم بالقول أن الاقتصادي الجزائري متنوع لدرجة معينة بخصوص هيكل مستوى التشغيل.

**ومنه يمكن القول أن المؤشر لا يعكس لنا درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر بخصوص هيكل مستوى التشغيل.**

**3- هيكل الصادرات:**

✓ قيمة المؤشر خلال فترة الدراسة تراوحت ما بين 0.69 و0.95 وهي قيم تقارب القيمة 1، هذه القيم تدلنا اقتصادياً على أن الاقتصاد الجزائري اقتصادي أحادي التصدير؛

✓ انخفاض قيمة المؤشر من 0.94 خلال الفترة 2005-2014 إلى 0.84 خال الفترة 2015-2019، مرده انخفاض نسبة الصادرات البترولية الى الصادرات الكلية من 98.18 % الى 95.15 % خلال نفس الفترة، هذا من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع نسبة الصادرات العادية من 1.81 % إلى 4.85 % خلال نفس الفترة؛

✓ بلغ المؤشر أقل قيمة له سنة 2020 أين تم تسجيل قيمة 0.69 والذي مرده بلوغ نسبة الصادرات البترولية إلى الصادرات الكلية أقل نسبة لها خلال فترة الدراسة أين بلغت: 90.54 %، هذا من جهة ومن جهة أخرى بلوغ نسبة الصادرات العادية الى الصادرات الكلية أكبر نسبة لها خلال فترة الدراسة أين بلغت: 9.46 %.

**ومنه يمكن القول أن المؤشر يعكس لنا درجة أحادية الاقتصاد الجزائري بخصوص هيكل الصادرات (أحادية التصدير).**

## المحور الثالث: الآليات والسبل للانتقال من الاقتصاد الأحادي نحو اقتصاد متنوع:

لتحقيق الهدف المنشود من خلال الانتقال والتحول من الاقتصاد الأحادي الى اقتصاد متنوع، وجب توفر الإرادة الحقيقية في إطار استراتيجية مبنية على أسس علمية محضة، تخص تطبيق مجموعة من الآليات والسبل والمتعلقة بكل القطاعات الإنتاجية وفروعها، وكذلك على بعض المستويات المهمة، أين يتم بدايةً التركيز على أهم مجال في التنويع الاقتصادي وهو التعليم، التكوين، والبحث التطوير:

### أولاً-على مستوى التعليم، التكوين، البحث والتطوير:

من أهم المقومات التي تساهم في التنمية الاقتصادية نجد رأس المال البشري بالموازات مع رأس المال المادي، فإذا كان التنويع الاقتصادي وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فالاستثمار في رأس المال البشري (الانفاق على التعليم والتكوين) من أهم الضروريات في الوقت الراهن لتحقيق التنويع الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى البحث والتطوير الذي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالتنمية الاقتصادية، وبالتالي يلعب التعليم، التكوين، البحث والتطوير دوراً أساسياً وقاعدياً كمنطلق وجب توفره في عملية تحقيق التنويع الاقتصادي، ويحصل ذلك من خلال ما يلي:

✓ الاهتمام بالبحث والتطوير في كل القطاعات الإنتاجية عن طريق الرفع من الانفاق العام الموجه لهذا المجال، وكذلك زيادة حجم الانفاق العام والخاص الموجه للتكوين والتأهيل المستمرين في ميدان استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والموجه للبحث والتطوير، من أجل اكتساب المعارف التقنية والتكنولوجية وهذا كله بغية الرفع من الإنتاجية؛

✓ الرفع من كفاءة التعليم والتكوين في كل التخصصات وخاصة منها المرتبطة بقطاعات الفلاحة، الصناعة، السياحة، النقل وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وملائمة النظم التربوية، التعليمة والتكونية لمتطلبات هذه التكنولوجيا، على اعتبار اعتماد هذه الأخيرة على العلم و المعرفة؛

✓ إعادة النظر في سياسة التكوين المهني من خلال جعل هذا القطاع أداة رئيسية في رفع الانتاجية وخوض غمار المنافسة الشرسة بين قوى الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى جعله أن لا يكون مستقبلاً فقط للمتسربين من التربية والتعليم، ويحصل كل هذا كذلك من خلال توليد تواصل مستمر ومتجدد بين مؤسسات التكوين المهني والمؤسسات الإنتاجية؛

✓ مسايرة سياسات القبول والتوجيه في تخصصات التعليم والتكوين واحتياجات سوق العمل.

**ثانياً-على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات القطاعية:**

السياسة الاقتصادية الكلية والسياسات القطاعية من أهم الأدوات التي تملكها الدولة من أجل التأثير على التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، فالسياسة الاقتصادية الكلية تلك الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في فترة زمنية معينة من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة، هذه الأهداف لها ارتباط وثيق بالمؤشرات التنويع الاقتصادي، وبالتالي فالسياسات الاقتصادية الكلية والسياسات القطاعية لها دور هام في تحقيق التنويع الاقتصادي، ويحصل ذلك من خلال ما يلي:

✓ وضع سياسات اقتصادية كلية تسعى لتحقيق أهدافها الرئيسية من جهة، مع تحقيق المتانة في مؤشرات هذه الأهداف من جهة أخرى، أين تتحقق هذه المتانة من خلال مساهمة كل القطاعات الإنتاجية في هذه المؤشرات بنسب متقاربة ومستمرة مع مرور الزمن؛

✓ مراعات استخدام تدابير وإجراءات آليات السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق التنويع الاقتصادي؛

✓ استمرارية المحافظة على وتيرة تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية في حالة تحقيق التنويع الاقتصادي وهي الحالة الأصعب بالمقارنة مع السعي لتحقيق التنويع الاقتصادي وهذا بغية المحافظة على ديمومة التنويع الاقتصادي؛

✓ لا يكفي وضع وتسطير سياسات اقتصادية كلية فقط بل مصاحبتها بسياسات قطاعية تخص القطاعات الاقتصادية (القطاع الاستهلاكي، القطاع الاستثماري، القطاع الحكومي وقطاع العالم الخارجي) والقطاعات الإنتاجية (القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، القطاع السياحي...الخ) ؛

✓ نجاح سياسة التنويع الاقتصادي يكمن في اتخاذ إجراءات وتدابير هدفها فتح المجال للقطاع الخاص من جهة ومن جهة أخرى تقليص دور القطاع العام ومرافقة هذا الأخير للقطاع الخاص.

**ثالثاً-بخصوص الترابط بين القطاعات الإنتاجية وفروعها المختلفة:**

لتحقيق التنويع الاقتصادي وجب تقوية الترابط الموجود بين القطاعات الإنتاجية من خلال ما يلي:

✓ استغلال فترات ازدهار قطاع المحروقات من خلال تطعيمه للقطاعات الإنتاجية الأخرى وحتى القطاع نفسه، وهذا من خلال الرفع من كفاءة استخدام الإيرادات النفطية في تنشيط وتفعيل هذه القطاعات، وهذا بغية بناء قاعدة إنتاجية قوية ومتوازنة، أي استخدام العوائد المالية من قطاع المحروقات لتحقيق التنويع الاقتصادي الذي يعتبر كوسيلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة؛

✓ التعزيز والرفع من التكاملات الخلفية والأمامية بين القطاعات الإنتاجية وخاصة بين القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي وهذا من خلال عملية تموين القطاع الفلاحي للنشاطات الإنتاجية للقطاع الصناعي، وتنمية القدرات الإنتاجية عن طريق تموين القطاع الصناعي بوسائل ومواد العمل التي يحتاجها القطاع الفلاحي؛

✓ ضرورة التنسيق بين مختلف وزارات القطاعات المعنية وإدارتها المحلية بخصوص المحاور المشتركة بين هذه القطاعات وخاصة مع القطاعات المحورية، مثل قطاع النقل وقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات باعتبار استعمال وسائل النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف الأنشطة الاقتصادية والرفع من أهميتها النسبة بخصوص هذا الاستخدام، والرفع من الأهمية النسبية لمخرجات القطاعات الإنتاجية الموجهة للقطاعين (الأثر العكسي)؛

✓ ضرورة مواكبة المفاهيم الجديدة والخاصة بألوان الاقتصاد العشرة وهذا من خلال تبني الألوان الإيجابية منها كالاقتصاد الأبيض، الأخضر، الأزرق، البنفسجي ومجابهة الألوان السلبية كالاقتصاد الرمادي، الأسود والبني.

## رابعاً-بخصوص القطاع الفلاحي:

يشكل القطاع الفلاحي في الجزائر قطاعاً استراتيجياً بالنظر لتواجد مختلف أنشطته في أغلبية مناطق التراب الوطني، ويعتبر خياراً قوياً لتنشيط التنمية الاقتصادية، إلا أن مكانته الإنتاجية متباينة من فترة لأخرى، وهذا لعدة أسباب، منها ما هو متعلق بالتقلبات المناخية ومنها ما هو متعلق بغياب استراتيجية واضحة المعالم تخص القطاع، وبغية تحقيق الأهداف المتوخاة من هذا القطاع وتنشيطه، وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي فلابد من إتباع ما يلي:

✓ تعزيز الحصول على المقومات الرئيسية الثلاث للقطاع: الأرض، المياه ورأس المال البشري، فبالنسبة للمقوم الأول الأرض فيحصل ذلك من خلال عملية استصلاح الأراضي وخدمتها، أما بالنسبة للمياه فيجب الحرص على تأسيس قاعدة قوية للثروة المائية من خلال إقامة السدود ذات تكنولوجيات متقدمة، وبالنسبة لرأس المال البشري من خلال عملية التكوين والتدريب؛

✓ محو مخلفات العشرية السوداء التي مرت بها البلاد وما صاحبها من نزوح ريفي كبير؛

✓ تشجيع الشباب على الدخول في مجال الإنتاج الفلاحي (النباتي والحيواني) من خلال المشاريع الصغيرة وتطويرها مع مرور الوقت، مع توفير المناخ المناسب للعمل في القطاع من خلال توفير التمويل وتوفير البنية التحتية والفوقية للقطاع؛

✓ تشجيع الاستثمار في القطاع عن طريق مواصلة وتقديم الدعم المالي للمستثمرين؛

✓ حماية المنتوج الفلاحي الوطني من خلال تفعيل آليات السياسة التجارية مما يشجع الفلاحين على المزيد من الإنتاج وبالتالي تحقيق ربح أكبر، وهذا يؤدي إلى التحسين في نوعية المنتوج مع مرور الوقت ومنه البحث على أسواق خارجية لتصدير المنتوج والدخول في المنافسة؛

✓ تكثيف الانتاج في الشُعب الفلاحية الاستراتيجية التي تسمح بتمتين الأسس الإنتاجية؛

✓ استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة العلمية في القطاع الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني، بما يضمن الرفع من الإنتاجية وزيادة العرض الوطني، بالإضافة الى تحسين نوعية المنتوج وتطوير شعب التصدير وبالتالي ربح معركة المنافسة، مع الإشارة لمراعات الجانب الصحي للمستهلك عن استخدام التقنيات الحديثة.

## خامساً-بخصوص القطاع الصناعي:

تعتبر الصناعة حجر الأساس للتنمية الاقتصادية ومظهر من مظاهر قوة الاقتصادات، فإذا كان التنويع الاقتصادي وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية فإن القطاع الصناعي يلعب دوراً مهماً في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال توفير المواد وسلع التجهيز لباقي القطاعات الانتاجية ومختلف فروعها، ومن بين ما يستوجب لتحقيق هذه المعادلة ما يلي:

- ✓ تطوير وزيادة الحصول على المقومات السبعة الأساسية للقطاع والمتمثلة في: المواد الخام، رأس المال البشري، رأس المال المادي، الأسواق، القوة المحركة، وسائل النقل، الاتصالات؛
- ✓ إحياء وإصلاح المؤسسات الاقتصادية العمومية للقطاع التي مستها عمليات الغلق والخوصصة وهذا من خلال إيجاد صيغ مناسبة لتسيير هذه المؤسسات؛
- ✓ استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة الرقمية في القطاع بما يضمن الرفع من الإنتاجية وزيادة العرض الوطني، بالإضافة إلى تحسين نوعية المنتوج وتطوير شعب التصدير، مع الإشارة لمراعات الجانب الصحي للسكان الموجودين بالقرب من المناطق الصناعية؛
- ✓ وضع استراتيجيات واضحة المعالم بخصوص عرض العقار الصناعي من خلال انجاز مناطق صناعية جديدة؛
- ✓ إعطاء أهمية أكثر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للإنتاج الصناعي؛
- ✓ وضع استراتيجية تخص إعطاء أهمية لفرع الصناعات التحويلية وتعزيز تنافسيتها؛
- ✓ إدراج تخصص علم الاقتصاد الصناعي في الجامعات ومعاهد التكوين المهني واعطائه الأهمية المنوطة به.

**سادساً-بخصوص القطاع السياحي:**

كل السبل والآليات التي ترفع مكانة القطاع السياحي كقطاع ضمن استراتيجية تحقيق التنويع الاقتصادي تنطوي تحت عوامل الجذب السياحي، هذا الأخير يعتبر من أهم محددات رفع وتحسين مكانة القطاع السياحي، ومن بين الإجراءات والتدابير التي تعمل على ذلك نجد ما يلي:

- ✓ الاستغلال الأمثل والكامل للقطاع السياحي، وهذا بالنظر إلى المقومات السياحية (الطبيعية والبشرية)؛
- ✓ الرفع من مستوى الخدمات السياحية كماً ونوعاً وتوفيرها في بعض المناطق والمرافق السياحية الموجودة؛
- ✓ رفع وتحسين من مستوى الخدمات المرافقة للخدمات السياحية وتبسيطها ابتداءً من الوصول إلى غاية المغادرة مسايرةً لما تتوفر عليه الدول الرائدة في القطاع؛
- ✓ العمل على التوزيع الجغرافي الجيد للقطاع السياحي بالنظر للأماكن السياحية التي تزخر بها الجزائر؛
- ✓ تنشيط إدارة القطاع المركزية وخاصة المحلية من خلال وضع استراتيجية تنموية؛
- ✓ توفير جهاز أمني متخصص في القطاع السياحي أو ما يعرف بالشرطة السياحية؛
- ✓ رفع عدد السياح الأجانب بحكم أن أغلبية السياح في الجزائر هم جزائريين مقيمين في الخارج؛
- ✓ خلق استراتيجية تسويقية فعالة خاصة بتسويق المنتوج السياحي الجزائري، سيما عامل الترويج؛
- ✓ إنشاء جهاز معلوماتي خاص بالقطاع السياحي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة؛
- ✓ تخفيض الأسعار كمرحلة أولى في المناطق السياحية لرفع عامل الجذب السياحي؛
- ✓ نشر الوعي السياحي (تثقيف كل من السياح، العاملين في السياحة ومواطني البلد السياحي)؛
- ✓ الاهتمام بنظافة المحيط وخاصة في الأماكن السياحية.

**سابعاً-بخصوص قطاع النقل:**

قطاع النقل يمثل أحد الضروريات الهامة لتنمية القطاعات الإنتاجية وهمزة وصل بينها، وأهم قطاع من حيث تحقيق التكامل بين هذه القطاعات، وهذا من خلال تحقيق التكامل الخلفي للقطاعات أي توفير متطلبات العملية الإنتاجية لمختلف القطاعات، وتحقيق التكامل

الأمامي عن طريق الوصول إلى أسواق جديدة وزيادة توسيعها للمنتجات النهائية لمواجهة التغيرات الحاصلة في معدلات الطلب الكلي الداخلي والخارجي، وإجمالاً فالقطاع يعتبر من القطاعات الأساسية بخصوص الترابط الضروري بينه وبين القطاعات الأخرى، أي يستحيل تفعيل وتنشيط القطاعات الأخرى (الفلاحي، الصناعي، السياحي والمحروقات) وحتى القطاع نفسه بدون وجود وسائل النقل المختلفة، وبغية الوصول الى مستوى أداء جيد وتنشيط هذه القطاعات فلابد من الحرص على العمل على ما يلي[9]:

- ✓ الاهتمام بوضع دراسات وبالتخطيط العلمي قبل توسيع شبكات النقل المختلف وصيانة الموجود منها، أين تأخذ هذه الدراسات بعين الاعتبار العوامل التالية: التكامل بين مختلف أنواع النقل، مواقع الإنتاج والمشاريع الجديدة، التركيز على الجانب الديمغرافي ومختلف العوامل المرتبطة مثل الاختناقات وتحسين جودة الخدمة المقدمة، المحافظة على البيئة من أشكال التلوث والمحافظة على صحة الفرد، كل هذا من أجل ترشيد التوزيع الجغرافي لخدمات النقل؛
- ✓ استعمال تكنولوجيا المعلومات والرقميات في خدمات قطاع النقل، خاصة توفير المعلومة لدى مستعملي وسائل النقل والكشف عن البضائع وهي محملة، كل هذا بغية الرفع من إنتاجية خدمات النقل؛
- ✓ صيانة وسائل النقل المختلفة في أوقات مناسبة خاصة أثناء مواعيد انخفاض الطلب على خدمة النقل، وهنا نوصي بالاهتمام بالصيانة الوقائية أكثر من الصيانة العلاجية، كل هذا من أجل تفادي تعطلها المفاجئ وبالتالي تجنب توقف الخدمة ومنه تعطل العملية الإنتاجية وكنتيجة منطقية لذلك انخفاض الإنتاجية؛
- ✓ الرقابة الصارمة بخصوص تطبيق قانون المرور، بالإضافة إلى الرفع من معامل الأمان عند القيام بالخدمة، وهذا عن طريق استعمال معايير علمية تخص السرعة والتدريب على القيادة والتخصص، وهذا بغية المحافظة على الأرواح وكذلك المحافظة على السلع والخدمات المنتجة وعدم فقدانها؛
- ✓ تبادل وسائل النقل بين المناطق التي يرتفع فيها الطلب على خدمات النقل والأخرى التي يقل فيها الطلب على خدمات النقل، وهذا حسب المواسم والأسابيع وحتى في اليوم نفسه بغية تجنب تعطل رأس المال، وبالتالي الاستغلال الجيد والتام لوسائل النقل والتقليل من سلبيات الموسمية وأوقات الذروة والركود.

## ثامناً-بخصوص قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إحدى أهم القطاعات الفاعلة في المجال الاقتصادي، من خلال ولوج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ومنه تأثيرها على مؤشرات أداء الاقتصاد، وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي، ويساهم القطاع في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال ما يلي:

- ✓ تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال منح إعفاءات ضريبية؛
- ✓ التحول من استعمال عناصر الإنتاج التقليدية إلى إضافة استعمال المعلومة والتقنيات والمعرفة، بالإضافة الى مواكبة التطورات الحاصلة في هذه التكنولوجيات عالمياً والمستعملة في النشاط الاقتصادي؛
- ✓ تعزيز استخدام الانترنيت في كل القطاعات الانتاجية، وهذا بتخفيض تكلفة الاشتراك وتوسيع شبكتها؛
- ✓ الاهتمام بحماية الفرد والبيئة من خلال الآثار المتولدة عن استخدام وسائل التكنولوجيات الحديثة، وخاصة عند التخلص من الأجهزة التكنولوجية التي اهتلكت وهذا من جراء احتوائها على مواد ضارة.

**تاسعاً-السبل والآليات المشتركة الموجهة لكل القطاعات الإنتاجية:**

من أهم السبل والآليات المشتركة الموجهة لكل القطاعات الإنتاجية لتحقيق التنويع الاقتصادي ما يلي:

- ✓ الاستغلال الكامل والتام للموارد الاقتصادية (الطبيعة والبشرية) والتي تزخر بها الجزائر؛
- ✓ تطوير وتحسين المنتوج الوطني بغية البحث عن مكانة له في الأسواق العالمية وخوض المنافسة العالمية، وهذا من خلال استغلال بعض القطاعات الإنتاجية والفرعية والتي تتمتع بالميزة التنافسية؛
- ✓ تحقيق التوازن من حيث الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية وهذا حسب وزن وحجم كل قطاع ودوره في منظومة التكامل الخلفي والأمامي للقطاعات؛
- ✓ توفير وتوسيع البنية التحتية والفوقية للنشاط الاقتصادي وخاصة التي تحتاجها القطاعات الإنتاجية؛
- ✓ الرفع والتحسين من مقومات القطاعات الإنتاجية الرئيسية مثل الأسواق، اليد العاملة المؤهلة ورأس المال...الخ؛
- ✓ العمل على وضع استراتيجيات لجذب الاستثمارات الأجنبية بغية نقل التكنولوجيا الحديثة وتكوين العمالة؛
- ✓ العمل على تشجيع الاستثمار من خلال تحسين بيئة الاعمال، ومنح الامتيازات والتسهيلات الضريبية؛
- ✓ العمل على تطوير الشراكة، العمومية-الخاصة والخاصة-الخاصة، الوطنية والأجنبية بغية الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري؛
- ✓ الاقتداء ومحاكات النماذج الناجحة والرائدة في تحقيق التنويع الاقتصادي؛
- ✓ تحسين جودة الإنتاج في كل القطاعات بغية رفع الطلب الكلي الخارجي ومنه ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات من جهة، ومن جهة أخرى رفع الطلب الكلي الداخلي وبالتالي تخفيض حجم الواردات؛
- ✓ تحسين استعمال وتخصيص عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم) في كل القطاعات الإنتاجية؛
- ✓ الرفع من كفاءة تسيير النفقات العامة (النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية)؛
- ✓ الاهتمام أكثر بالمنظومة الاحصاء في كل القطاعات الإنتاجية، من خلال تحسين إنجاز الدوريات والمجلات الخاصة بالمعلومات الإحصائية وإنجاز دراسات إحصائية دورية، وهذا من أجل معرفة درجة التقدم في التنويع الاقتصادي (تمتين أكثر التنويع الاقتصادي من خلال توسعه ونموه)، أو معرفة التراجع نحو الاقتصاد الأحادي، أو استقرار وضعية التنويع الاقتصادي؛
- ✓ الاهتمام بإطار التشريعات القانونية التي تحكم التعامل في مختلف القطاعات الانتاجية.

**الخاتمة:**

التوجه نحو تفعيل وتنشيط القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات دافع للانتقال من الاقتصاد الأحادي الى اقتصاد متنوع في الدول الريعية، والتي من بينها الجزائر والتي تعتمد على صادراتها البترولية في تمويل التنمية، وهذا من خلال التقليل من الاعتماد على القطاع الواحد، بغية تحصين الاقتصاد من المؤثرات الخارجية السلبية، والتي من بينها انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولي من جراء انخفاض الطلب العالمي على النفط، هذا الانتقال مرتبط بمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية، والتي تلعب دوراً مهماً في تحقيق التنويع الاقتصادي وديمومته، ومعرفة هذا الانتقال والتوجه نحو التنوع الاقتصادي يكون من خلال مجموعة من المؤشرات الدالة على ذلك ومؤشرات قياس رياضية، وبعد تطبيقها على الاقتصاد الجزائري تبين أنه لا يزال يتصف بالاقتصاد الأحادي والمعتمد على قطاع المحروقات، مع وجود

دلالات طفيفة توحي بالانتقال نحو تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال مؤشر مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الإنتاج والتوجه نحو الاعتماد على القطاع الخاص، وفي هذا الإطار تمكنا من تسجيل النتائج الموالية:

- **لا يمكن القول أن التنويع الاقتصادي يتحقق من خلال مؤشر أو مؤشرين من المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي بل من خلال جل المؤشرات، وهذا ما يؤكده الارتباط الوثيق بين هذه المؤشرات؛**
- **الاقتصاد الجزائري لم يحقق التنويع الاقتصادي أي لا يزال يتصف بصفة الاقتصاد الأحادي، ومن أهم الدلالات على ذلك ما يلي:**

✓ التباين الكبير في نسب مساهمة القطاعات الانتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2020، ووجود استقرار في هذه النسب من فترة الى أخرى، وسيطرة مساهمة قطاع المحروقات ( 31.5 %) وقطاع الخدمات (36.13 %) من جهة، وضعف مساهمة قطاع كل من: الفلاحة (9.75 %)، الصناعة (5.67 %) خلال الفترة 2000-2020، وضعف مساهمة قطاع كل من: السياحة (3.36%)، النقل (9.14 %) والاتصالات (2.29 %) خلال الفترة 2000-2019؛

✓ الارتباط بين عدم استقرار في الناتج الداخلي الخام الإسمي بعدم استقرار سعر برميل البترول، أو بعبارة أخرى تبعية الناتج في الجزائر لتغير أسعار النفط في السوق العالمي؛

✓ مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2020 بلغت 58.44 % مقابل 41.56 % بالنسبة لمساهمة الإيرادات العادية في الإيرادات الكلية؛

✓ الاقتصاد الجزائري اقتصاد أحادي التصدير وهذا ما تُبينه النسبة الوسيطية للصادرات البترولية الى الصادرات الكلية والتي بلغت 96.92 %، في المقابل النسبة الوسيطية للصادرات العادية الى الصادرات الكلية بلغت 3.08 % وهذا خلال الفترة 2000-2020؛

✓ التباين في توزيع مستوى التشغيل بين القطاعات الانتاجية المختلفة، مع سيطرة قطاع التجارة وخدمات الإدارة على مستوى التشغيل (58.28 % ) وهي الصفة الهيكلية التي لازمت الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2019؛

✓ مؤشر مساهمة القطاعات الانتاجية في مستوى التشغيل يعزز فعلاً النتائج المتوصل إليها بخصوص مؤشر تغيرات مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج الداخلي الخام، وهذا بخصوص كل القطاعات عدا قطاع المحروقات، هذا الأخير كانت مساهمته في الناتج كبيرة. ولكن لا يساهم في مستوى التشغيل إلا في حدود 3 %، وهذا راجع إلى كون قطاع المحروقات يعتمد في الأساس على تكنولوجيات كثيفة رأس المال وبالتالي يتصف بالمحدودية في مساهمته في مستوى التشغيل[10]؛

✓ تأثير تغيرات سعر البترول على قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان بنسبة مهمة وهذا بخصوص هيكل الناتج، وبالتالي هذا المؤشر لا يبن لنا درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر، أين وجدنا انخفاض سعر البترول يؤدي إلى انخفاض قيمة المؤشر وبالتالي يوحي هذا إلى زيادة درجة التنويع الاقتصادي، وهو الملاحظ خلال سنة 2009 وخلال الفترة 2014-2020؛

✓ قرب قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان من الصفر بخصوص هيكل الناتج (تراوحت ما بين 0.06 و0.23) والتي توحي بالتوجه نحو التنويع الاقتصادي وهذا ليس صحيح وفيه تظليل كبير والذي مرده المساهمة المتقاربة لثلاثة قطاعات (الخدمات خارج الإدارة العمومية، خدمات الإدارة العمومية والبناء والاشغال العمومية) والتي أصبحت تضاهي مساهمة قطاع المحروقات؛

✓ قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان بخصوص هيكل مستوى التشغيل خلال الفترة 2000-2019 تراوحت ما بين 0.2 و0.32 وهي قيم قريبة من القيمة الصفر، هذه القيم تدلنا اقتصادياً على أن الاقتصاد الجزائري قريب من تحقيق التنويع الاقتصادي من حيث

مصادر مستوى التشغيل، ولكن هناك تظليل رياضي بالنسبة للمؤشر كذلك والذي سببه وجود ثلاثة أنشطة من بين الأربعة مساهمتها في حصيلة مستوى التشغيل متقاربة (الصناعة، البناء والأشغال العمومية والفلاحة)، مع ملاحظة سيطرة قطاع التجارة وخدمات الإدارة على مستوى التشغيل، ومنه كمحصلة لذلك كانت قيم المؤشر بهذا الشكل، ومنه لا يمكن الجزم بالقول أن الاقتصادي الجزائري متنوع لدرجة معينة بخصوص هيكل مستوى التشغيل؛

✓ قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان بخصوص هيكل الصادرات خلال فترة الدراسة تراوحت ما بين 0.69 و0.95 وهي قيم قريبة من القيمة 1، هذه القيم تدلنا اقتصادياً على أن الاقتصاد الجزائري اقتصادي أحادي التصدير.

- **هناك دلالات قليلة جداً وغير قوية توحي بتوجه الاقتصاد الجزائري نحو التنويع الاقتصادي، ومن أهم الدلالات على ذلك ما يلي:**

✓ مساهمة القيمة المضافة للقطاع الخاص بالنسبة للقيمة المضافة الكلية خلال الفترة 2000-2020 بلغت 53.57 % مقابل 46.43 % بالنسبة لمساهمة القيمة المضافة للقطاع العام في القيمة المضافة الكلية؛

✓ مَيَلانْ كفة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة الكلية على حساب القطاع العام ابتداءً من سنة 2009، وخاصة خلال الفترة 2014-2019 أين أصبحت تفوق نسبة مساهمة القطاع الخاص 60 %، وتجلت بصورة أكثر وضوحاً في سنة 2020 أين بلغت نسبة 70.75 %؛

✓ مَيَلانْ كفة نسبة الإيرادات العادية إلى الإيرادات الكلية بالمقارنة مع نسبة الإيرادات البترولية خلال الفترة 2015-2020 بالمقارنة مع الفترة 2000-2014، ولكن يبقى هذا المؤشر غير مقنع بالنظر الى السبب في ذلك وهو راجع الى الانخفاض في سعر البترول من جهة ولكن هناك أيضا فعلاً تحسن في الإيرادات العادية من جهة أخرى.

- **باستطاعة الجزائر تطبيق مجموعة مهمة من الآليات والسبل للانتقال من الاقتصاد الأحادي نحو اقتصاد متنوع.**

ومن خلال المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي ومؤشر هيرفندال-هيرشمان لقياس درجة التنويع الاقتصادي وبعد اسقاطها على واقع الاقتصاد الجزائري أين تبين أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد أحادي (عدم تميزه بالتنويع الاقتصادي)، وفي هذا الإطار وبغية تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في الانتقال من الاقتصاد الأحادي الى اقتصاد متنوع، **يمكن تقديم توصية شاملة والمتمثلة في ضرورة توفر إرادة متينة وقوية تندرج ضمن تطبيق استراتيجية مبنية على أسس علمية محضة، تخص تطبيق مجموعة من الآليات والسبل والمتعلقة بكل القطاعات الإنتاجية وفروعها، وكذلك على بعض المستويات المهمة، والمقدمة في المحور الثالث من هذا العمل**، شريطة الأخذ في الحسبان أولويات معينة والتي من بينها التركيز على أهم مستوى ضمن استراتيجية تحقيق التنويع الاقتصادي ألا وهو مستوى التعليم، التكوين، البحث والتطوير.

**الهوامش والمراجع:**

[1]-عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة،" **التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الثامن، العدد 31، 2014، ص 57.

[2]- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة،" **نفس المرجع**"، ص 57.

[3]-بلعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، **"استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07 العدد 01، الجزائر، 2018، ص ص 331-332.

[4]-شليحي الطاهر، بن موفق زروق، **"المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية"**، مجلة الحقيقة، مجلد 17، العدد 04، ديسمبر 2018، ص 204.

[5]-بوطلاعة محمد، بن دبيش نعيمة، **"ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات ازمة النفط-إمكانية الاستفادة من تجارب دولية-"**، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 4، العدد 02، اكتوبر 2018، ص ص 300-301.

[6]-نوي نبيلة، **"التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية -دراسة حالة الجزائر-"**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-العدد الاقتصادي-، مجلد 12، العدد 03، ص ص 180-194.

[7]-من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- World Data Atlas, (2021)," Algeria- Travel and tourism direct contribution to GDP1995-2019", www.knoema.com. (Accessed on: 12/02/2021).
- Office National des Statistiques, (2015), Les Comptes Economiques de 2000 à 2014, N° 709.www.ons.dz.
- Office National des Statistiques, (2019), Les Comptes Economiques de 2015 à 2018, N° 861.www.ons.dz.
- Office National des Statistiques, (2021), Les Comptes Economiques de 2018 à 2020, N° 933.www.ons.dz. (Consulté le: 02/12/2021).

8-من إعداد الباحث اعتمادا على:

-Ministère des Finances-DGPP, (2020). "Rétrospective- Evolution des valeurs ajoutées sectorielles Public/Privé 2000 - 2019", www.dgpp-mf.gov.dz. (Consulté le : 26/11/2020)

[9]-محمد دعمي، " **مساهمة قطاع النقل في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018** "، الملتقى الدولي: التحول الاقتصادي في الدول النامية- الطبعة الاولى حول عصرنة قطاع النقل ودوره في التحول الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مرسلي عبد الله بتيبازة، الجزائر، 11-12 مارس 2020، ص ص 20-21.

[10]- قدي عبد المجيد، " **الاقتصاد الجزائري بين الاصلاحات والارتهان للنفط**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 223.